

22.14% نمو تسهيلات العقار للمتاجرة في الأصول

2

عام المرونة والثقة
في منح تسهيلات
الائتمانية وتراجع حاد
لنسب التعثرات

1

4.5 مليار دينار رصيد
تمويل الأوراق المالية...
62.5% للمؤسسات
37.5% للأفراد

والشركات، برصيد 2.813 مليار دينار، ما يرسخ الأداء
الاستثماري المؤسسي، ويعلي درجات الثقة والأمان في
الاتجاهين، من جهة ثقة المصارف في الجهات الحاصلة
على التمويل ومستقبل السوق، ومن جهة أخرى نظرية
الشركات التي طلبت التمويل للمتاجرة في الأسهم.
في المقابل كان نصيب الأفراد من التمويل المصرفي
الموجه للاستثمار في الأسهم 1.687 مليار دينار كويتي،
بنسبة 37.483% تقريباً.
ومن أبرز الأرقام المصرفية، ارتفاع رصيد الجزء
المستخدم من التسهيلات الائتمانية 8.4%， بقيمة 4.11
مليار، ونمو موجودات البنوك 10.75 مليار، بنسبة
11.8% لتبلغ 102.16 مليار دينار

مع العلم أن تاريخ بعض تلك التعاملات يرجع إلى حوالي
7 سنوات تقريباً، وأغلبها شركات متوسطة، علماً أن
صافي القروض غير المنتظمة سجل 1% فقط.
بينما أغلقت 2025 على جملة أرقام إيجابية على كل
مستويات مؤشرات القطاع المصرفية.
عودة الانفتاح على تمويل المتاجرة في الأوراق المالية
سجل في 2025 أعلى مستوى نمو في 5 سنوات، حيث
بلغت نسبة النمو 22.14% على أساس سنوي، حيث
أغلقت السنة المالية على رصيد 4.5 مليار دينار كويتي،
مقارنة مع 3.684 مليار.
ومن أبرز الملاحظات على التمويل الموجه للأسماء
أن 62.517% من التمويل حصلت عليه المؤسسات

| كتب حازم مصطفى:

كشفت مصادر مصرفية أن 2025 يعد من أبرز السنوات
المالية في سجلات البنوك على صعيد نمو مستويات
المنح الائتماني، والافتتاح التمويلي للمتاجرة في الأسهم.
2025 أيضاً من أهم الأعوام المالية التي شهدت أقل
نسب تعثر بالنسبة لكتاب العملاء والشركات.
وبيّنت المصادر أنه بالنسبة لارتفاع طلبات قضايا
الإفلاس خلال الأشهر الأخيرة من العام الحالي، والتي
أطرافها بنوك طالبت بإفلاس عدد من الشركات المتوقفة
عن السداد والمتغيرة، فهي حالات قديمة، وبعض هذه
القضايا قائمة منذ ما يترواح بين عامين إلى ثلاثة أعوام،

شركات الاستثمار تكسر خدمات الوساطة التقليدية عبر شركة مستقلة

ومع النشاط الاستثنائي الذي شهدته السوق المالي
خلال العام الماضي، وكذلك النمو المتوقع أن تشهد
وتيرة السوق، سواء على صعيد الحجم أو النشاط، كل
ذلك حفز شركات للمبادرة بإطلاق دراسات جدوى
تقييمية، وذلك وفقاً لاستفسارات عديدة وجهتها
الشركات للجهات المعنية.
ووفقاً لمصادر استثمارية، جاءت مبادرة
إحدى الشركات توازياً مع نشاط بعض الشركات
الاستثمارية المديرة للأصول، وقياساً إلى حجم
الرسوم التي سددتها على مجمل نشاطها العام
الحالي

كشف مصدر مطلع أن نظام ممارسة نشاط
خدمات الوساطة في البورصة سيتّخذ شكلاً جديداً
من الآن فصاعداً، حيث سيتم كسر النظام التقليدي
القائم بتأسيس شركة مستقلة.
وأوضح المصدر أن شركات استثمار تتجه
لتقديم طلبات ممارسة النشاط وتقديم خدمات
الوساطة تحت مظلة الشركة.
وأكّدت المصادر أن إضافة النشاط على صعيد أكلاف
التشغيل والالتزام بالمتطلبات الرقابية، أفضل كممارسة
ونشاط تحت مظلة شركة استثمار، خصوصاً وأن رأس
مال أقل شركة يزيد عن 30 مليون دينار.

أعلى 10 ملكيات أجنبية في شركات السوق الأول

أغلقت تعاملات 2025 على مستويات متباينة
على صعيد الملكيات الأجنبية في الشركات
المدرجة في السوق الأول، حيث جاءت أعلى
10 شركات كما يلي:

البنك الوطني	27.19%
هيومون سوفت	21.95%
الاستثمارات	15.81%
مجموعة زين	15.34%
البورصة	14.59%
بيت التمويل	14.19%
بنك الخليج	13.70%
التجارية العقارية	13.06%
عقارات الكويت	12.58%
بنك الكويت الدولي	11.76%

وأم الأم! لكن خسارة 12 مليون دينار،
تعادل 39.292 مليون دولار، ليست
معلومة جوهرية ولا يتم الإفصاح عنها.
الدولار يساوي 305.4 فلس تقريباً.

في قاموس الشركات، ترقية العلامة
 التجارية لفندق من فئة 4 نجوم إلى 5
نجوم، تصنف معلومة جوهرية ويتم
الإفصاح عنها هرتيين من الشركة الأم

معلومة
جوهرية !!

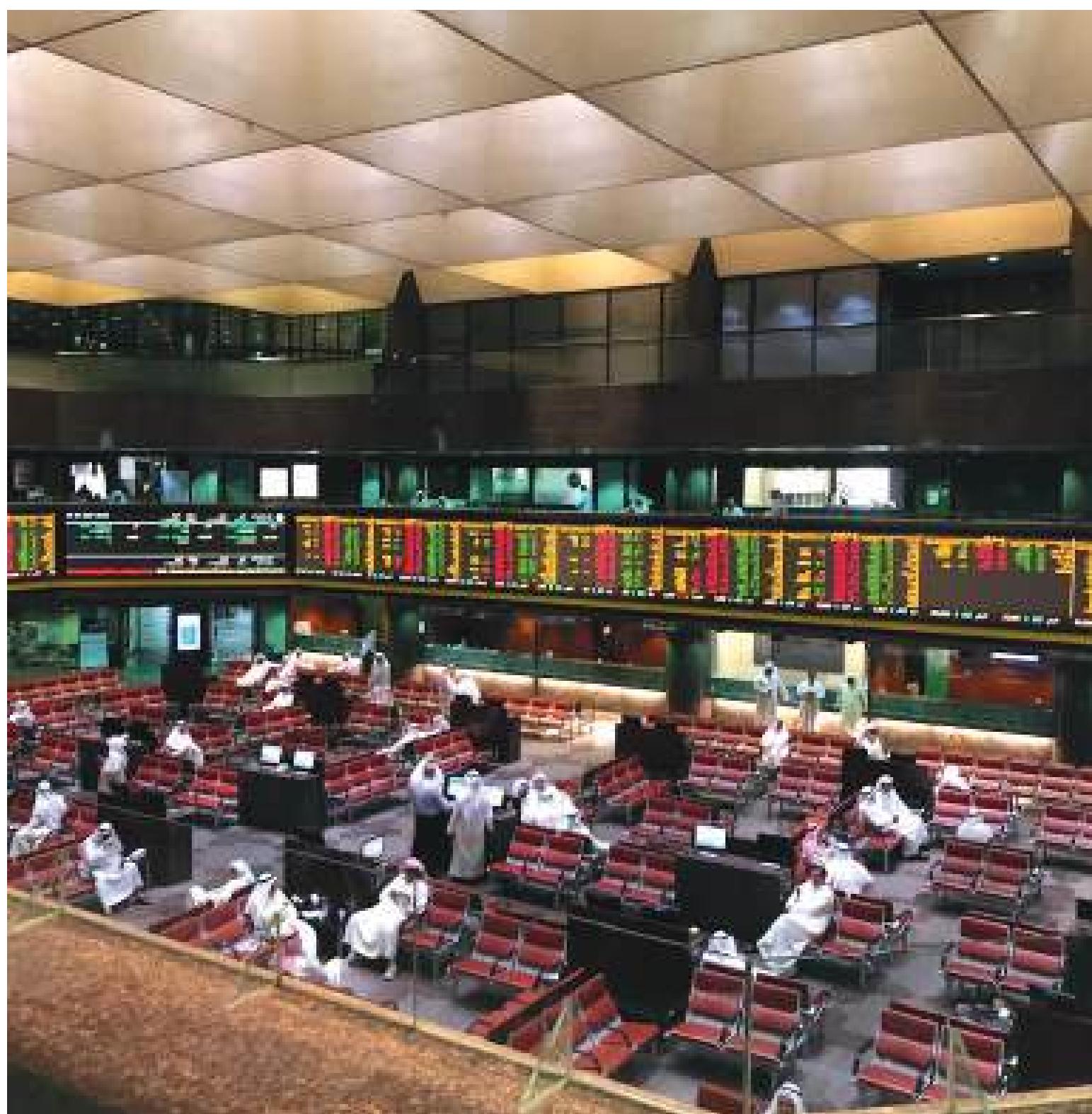
12.452 ملیار دینار کویتی مکاسب
البورصه فی 2025 بنحو %23.26

ختام نفسي مفهم ... بشرة خير للعام الجديد

التجيئ بسرعة تنفيذ المشاريع التنموية يؤكد جدية الحكومة بالمضي نحو التنفيذ

البورصة تنتقل إلى 2026

محملة بعوامل دعم إيجابية كثيرة ومتعددة



وأغلقت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات الأرباء آخر جلسات عام 2025 مرتفعة؛ بدعم ارتفاع 12 قطاعا.

ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 0.58%， وصعد «العام» بنحو 0.65%， كما ارتفع المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي بنسبة 1.09% و 0.98% على التوالي، عن مستوى جلسة الثلاثاء الماضي.

يُشار إلى أن الأربعاء هو آخر جلسات البورصة الكويتية لعام 2025، إذ تعطل أعمالهااليوم الخميس الموافق 1 يناير 2026، ليُستأنف الدوام الرسمي كالمعتاد يوم الأحد الموافق 4 يناير 2026 بمناسبة رأس السنة الميلادية.

بلغت قيمة التداول 53.93 مليون دينار، وزُعِّت على 173.28 مليون سهم، بتنفيذ 14.44 ألف صفقة. ودعم الجلسة ارتفاع 12 قطاعاً على رأسها الرعاية الصحية بنحو 5.03%， فيما تراجع قطاع السلع الاستهلاكية وحيداً بـ 8.23%.

السيولة المتداقة، وتسارع وتيرة توسيعة وتحسين الشركات لنشاطاتها التشغيلية، واستمرار شريحة منها عند مستويات سعرية منخفضة ومشحعة على الاستثمار.

المؤسسات المالية الإقليمية والعالمية نظرتها لبورصة الكويت مستقرة وإيجابية ومتفائلة بأعلى من التوقعات المتحفظة محلياً.

تلك النظرة ستحشد للسوق سيولة متنوعة من الداخل

وأمس اختتمت البورصة 2025 على صعود جماعي أداء استثماري وتوزيعات. في التحفظ تجاه الأوراق المالية، مع جودة العوائد ما بين الخارج، توازيًا مع افتتاح مصرفي على التمويل، وتراجع

للمؤشرات، حيث ارتفعت اسعار 96 شركة، وتراجعت 26 أخرى من إجمالي 134 سهم شملهم التداول. أغلقت القيمة المتداولة عند مستوى 53.927 مليون دينار، وتراجعت كمية الأسهم المتداولة %41.5، وقيمة

كتاب محمود محمد

لعل أبلغ وأهم رسالة داعمة للثقة ومحفزة على التفاؤل هي ترأس سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله الصباح أمس، في اليوم الأخير من العام الماضي 2025، الاجتماع الـ 41 للجنة متابعة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، من منطلق تأكيده وإيمانه الراسخ على أن للمشاريع الكبرى دور مهم في تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص عمل للمواطنين.

النقطة الأهم والأبرز هو توجيهه سمو رئيس مجلس الوزراء لأعضاء اللجنة بالسير قدمًا نحو التنسيق المشترك بين حكومة الكويت والدول الصديقة والشقيقة، بما يعكس الالتزام القوي والجاد بتعزيز العلاقات الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بزيادة التوسع في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، مما يشكل خطوة مهمة لتعزيز الروابط الاقتصادية. اللافت في الاجتماع هو التوجيه بالمضي قدما، وبالرغم من تذبذبات أسعار النفط يلاحظ أنه لم يتم تأجيل إنفاذ أي مشاريع طرحت أو على أجندة التنفيذ، ما يؤكد أن الحكومة جادة وماضية في التنفيذ، وبالتالي ستستمر ورشة العمل التي ستستفيد منها البنوك تمويلياً والشركات تشغيلياً.

رقمياً أغلقت بورصة الكويت العام 2025 على أفضل أداء ونمو على مستوى المنطقة وربما الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على صعيد نمو القيمة السوقية، والتي بلغت 12.452 مليار دينار كويتي، بنسبة نمو بلغت 23.26%， لتغلق القيمة السوقية عند مستوى 53.535 مليون دينار، كوتة، اتفاعاً

من مستوى 41.082 مليار دينار لعام 2024. وعلى صعيد الأسبوع القصير الأخير من العام 2025، خسرت البورصة 286 مليون دينار كويتي، حيث تراجعت القيمة السوقية من 53.821 مليار كما في 25 ديسمبر لتغلق في 31 ديسمبر عند 53.535 مليار دينار كويتي. واختتمت البورصة جلسة أمس على أداء إيجابي قوي غالب عليه طابع الشراء ومدعم باقفالات محدودة، إذ حصدت القيمة السوقية في جلسة أمس فقط مكاسب بلغت 341.2

على صعيد مؤشرات البورصة فقد سجلت قفزات استثنائية وإيجابية، حيث بلغت طفرة مؤشر الرئيسي 50 27.65%， ومؤشر السوق الأول 21.17%， والرئيسي 20.20%， والمؤشر العام 20.99%.

وبناءً على ذلك، فإن المكاسب القياسية للبورصة لا يزال المراقبون والمستثمرون يبدون تفاؤلاً كبيراً بمواصلة الأداء، خصوصاً وأن العام 2026 محلاً بثقله من عوامل الدعم الإيجابية، وسيشهد المزيد من المشاريع، وكذلك بعض التشريعات التي ستحرك وتيرة النمو بمعدلات سريعة، وأبرز تلك التشريعات

وويل والرهن العقاري.

مقدمة 2020 والتوزيعات المتوقعة عن العام المقبل سيتم توجيه معظمها إلى السوق، فالمنطقة السهلة مقدمة على استعدادات

286 مليون خسارة الأسبوع الأخير من العام الماضي

ارتفاع مؤشرات البورصة حقق مكاسب بقيمة 341.2 مليون دينار

وارتفع عدد الصفقات الكلية المنفذة في 2025 بواقع 54.48% عند 6.04 مليون صفقة، مقارنة بـ 3.91 مليون صفقة في العام السابق. سجلت البورصة الكويتية أنشطة تداولات في العام الحالي خلال شهر أكتوبر 2025، بقيمة 3.27 مليار دينار، وعدد 16.19 مليون سهم، من خلال 777.61 ألف صفقة.

الربع الرابع

وعلى مستوى الأداء الرباعي، فقد سجلت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت محصلة خضراء، إذ ارتفع مؤشر السوق الأول 1.35% خلال الربع الرابع، ونما «الرئيسي» 0.90%. كما ارتفع المؤشران الرئيسي 50 والعام بنسبة 2.14% و1.27% على التوالي، عن مستواهم بختام سبتمبر 2025 (الربع الثالث). وزادت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بـ 1.11% أو 7.21 مليون دينار، وسجلت البورصة سيولة بقيمة 1.77 مليار دينار، موزعة على 33.13 مليون سهم، بتنفيذ 584 مليون دينار، وشهد الربع الرابع ارتفاعاً لـ 8 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بـ 10.23%، بينما تراجع 5 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ 22.02%.

وتصدر سهم «المعدات» القائمة الخضراء بـ 542.61%， وجاء «اكتتاب» الصاعد بـ 54.55% على رأس نشاط الكمييات بـ 2.97 مليار سهم، وتصدر «بيتك» المرتفع 2.01% السيولة بقيمة 541.85 مليون دينار.

الشركات الناشئة.

أداء المؤشرات الرئيسية

نجحت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت في تحقيق مكاسب للعام الثاني على التوالي، فضلاً عن تسجيلها على مدار العام مستويات قياسية. فقد جاء أعلى نسب النمو خلال العام الحالي من نصيب مؤشر السوق الرئيسي 50 بـ 27.65%، إلى 8688.8 نقطة، رابحاً 1882.1 نقطة عن مستواه في ختام عام 2024. وفي المركز الثاني من حيث معدل النمو جاء مؤشر السوق الأول بنسبة 21.17%، أو 1659.6 نقطة ليصل في ختام تعاملات 9498.31 نقطة. وحل ثالثاً مؤشر السوق العام الذي وصل في ختام تعاملات العام إلى النقطة 8907.6، رابحاً 1545.1 نقطة، بزيادة سنوية نسبتها 20.99%. كما صعد مؤشر السوق الرئيسي بـ 20.20%، بينما يعادل 1395.1 نقطة مُنهياً تعاملات العام عند مستوى 8302.39 نقطة.

ارتفاع بـ التداولات

شهدت البورصة انتعاشًا لافتاً بالتداولات خلال عام 2025، إذ بلغت قيمة التداولات 26.56 مليار دينار، بزيادة 78.98% عن مستواها خلال عام 2024 البالغ 14.84 مليار دينار. وبلغت أحجام التداول الكلية في بورصة الكويت خلال العام الحالي 117.35 مليار سهم، بقفزة 71.26%، قياساً بمستواها في عام 2024 البالغ 68.52 مليار سهم.

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 95 سهماً على رأسها «التقدم» بـ 13.17%， بينما تراجع 26 سهماً على رأسها «ورقية» بـ 4.03%， فيما استقر سعر 12 سهماً. وتصدر سهم «جي إف إتش» نشاط التداول من حيث الكمييات بـ 10.23 مليون سهم، تزامناً مع إعلانها شراء 9.95 مليون سهم خزينة، وتصدر السيولة سهم «بيتك» بـ 4.20 مليون دينار، مرتقاً بـ 0.75%.

تفاصيل الأداء والمؤشرات والنشاط أنهت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عام 2025 على مكاسب واضحة للعام الثاني على التوالي، عاكسة حالة من النشاط المتزايد في حركة التداول وتحسين مستويات السيولة، إلى جانب نمو القيمة السوقية للأسهم المدرجة، لتصبح ثالثاً أفضل أداء خليجي بعد بورصة مسقط.

وعلى صعيد الطروحات الجديدة، فقد اقتصر على إدراج شركة واحدة وهي العمليات للطاقة يوم 17 ديسمبر 2025، في السوق الأول ضمن قطاع الطاقة، ليصل بذلك عدد شركات بورصة الكويت إلى 140 شركة، علماً بأنه تم شطب 4 شركات خلال العام.

وشهد العام العديد من الأحداث بينها إصدار قانون التمويل والسيولة بالكويت الذي دعم مختلف القطاعات بينها البنوك القيادي في بورصة الكويت، فضلاً عن زيادة إنتاج النفط، وخفض سعر الخصم مرتين من قبل البنك المركزي بما يدعم جاذبية سوق المال ويعمل على تقليل تكلفة التمويل على الشركات، إلى جانب زيادة فترة التداول ببورصة الكويت، وإطلاق سوق

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



إفصاحات البورصة

«ديجتس» تعلن تنفيذ صفقة متفق عليها بـ 300 ألف سهم

أعلنت بورصة الكويت، إتمام تنفيذ صفقة متفق عليها بـ 300 ألف سهم في شركة حيات للاتصالات «ديجتس». وتمت الصفقة بمتوسط سعر سهم 0.88 دينار؛ لتحقق القيمة الإجمالية للصفقة إلى 264 ألف دينار. يُشار إلى أن رأس مال «ديجتس» يبلغ 9.25 مليون دينار، موزعاً على 92.5 مليون سهم، وتعد مجموعة بدر فهد الرزیحان أكبر مساهم بالشركة بنسبة 29.12%. وكانت «حيات للاتصالات» قد حفقت في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي خسائر بقيمة 378.16 ألف دينار، مقابل خسائر بقيمة 1.29 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من العام الماضي، بتراجع 70.73%.

«كامكو» تسدد قرضاً بـ 20 مليون دينار

أعلنت شركة كامكو للاستثمار قيامها بتسديد كامل رصيد قرض بقيمة 20 مليون دينار كويتي. وأوضحت الشركة أن ذلك القرض تم منحه لها من قبل أحد البنوك المحلية بتاريخ استحقاق 30 ديسمبر 2028. وقالت إنه لا يوجد أثر على التزامات الشركة، إذ قامت باستخدام خط الائتمان الذي حصلت عليه من بنك برقان والمفصح عنه سابقاً لسداد هذا القرض. كانت «كامكو» قد حفقت أرباحاً خلال أول 9 أشهر من عام 2025 بقيمة 7.90 مليون دينار، فيما حقق بنك برقان أرباحاً بقيمة 32.44 مليون دينار للفترة ذاتها.



«بيت الطاقة»: شركة لسبائك الذهب بـ 10 ملايين دينار

أعلنت شركة بيت الطاقة القابضة تأسيس شركة إينارو للبيع بالجملة لسبائك الذهبية برأس مال مليون دينار. وأشارت «بيت الطاقة» إلى أن الشركة ستكون مملوكة بالكامل لها، منوهة بعدم وجود أثر مالي لتلك المعلومة الجوهرية.

«ال الكويتية للاستثمار»: صانع سوق لأسهم 4 شركات جديدة

أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار عن دورها كصانع سوق على أسهم 4 شركات مدرجة جديدة ضمن محفظة الخدمات التي تقدمها في هذا الشاطئ.

وأوضحت أنها ستباشر نشاط صانع السوق على 4 شركات اعتباراً من يوم الأحد الموافق 4 يناير 2026.

وأوضحت البورصة أن الشركات هي: الصالحية العقارية، والمتكاملة القابضة، التجارية العقارية، والبنك الأهلي الكويتي.

ويُعرف صانع السوق في بورصة الكويت بأنه الشخص الذي يعمل على توفير قوى العرض والطلب على ورقة مالية مدرجة أو أكثر؛ طبقاً للضوابط الصادرة عن هيئة أسواق المال أو المعتمدة منها.

وبحسب آخر بيانات ملته، فقد قفزت أرباح «ال الكويتية للاستثمار» خلال الربع الثالث من عام 2025 بنسبة 81.42% سنوياً عند 5.34 مليون دينار، وحققت «صالحية» أرباحاً بـ 1.24 مليون دينار، فيما تراجعت أرباح «المتكاملة» عند 944.32 ألف دينار، وسجلت «التجارية» أرباحاً بـ 3.56 مليون دينار، وحققت «الأهلي الكويتي» 14.89 مليون دينار.

«المدار»: فسخ عقد تسهيلات أئتمانية بـ 10 ملايين دينار

أعلنت شركة المدار القابضة فسخ عقد تسهيلات ائتمانية بمبلغ 10 ملايين دينار كويتي مع أحد الشركات المحلية. تم فسخ وإنهاء العقد لعدم الحاجة له في الفترة الحالية. وكانت «المدار» قد سجلت في التسعة أشهر الأولى من عام 2025 أرباحاً بقيمة 141.2 ألف دينار، مقابل أرباح بقيمة 412.83 ألف دينار خلال الفترة نفسها من 2024، بانخفاض 65.8%.

إفصاحات البورصة

«راسيات» تسييل 797.02 ألف سهم في «السراج»

المالية المرحلية للربع الرابع من عام 2025. يُشار إلى أن «راسيات» أعلنت في 18 ديسمبر/كانون الأول 2025 موافقة مجلس إدارتها على التخارج الجزئي من استثماراتها في شركة مجموعة السراج القابضة التابعة لها وتأسيس أخرى، وأعقب ذلك إعلانها الأسبوع الماضي بيع 150 ألف سهم في «سراج» بـ 112.5 ألف دينار.

في زيادة في النقد والنقد المعادل بمقدار المبلغ المستلم، على أن يتم تسجيل هذا الأثر مباشرة ضمن حقوق الملكية العائد لحاملي حقوق ملكية الشركة الأم. كما يتمثل الأثر المالي في انخفاض الخسائر المتراكمة بمقدار الفرق بين القيمة الدفترية للحصة المباعة والمبلغ المستلم، على أن يتم انعكاس الأثر المالي في البيانات

باعت شركة راسيات القابضة جزء من حصتها في شركة مجموعة السراج القابضة التابعة لها بواقع 797.02 ألف سهم، وذلك مقابل 518.06 ألف دينار، كاشفة الأثر المالي لتلك العملية. أوضحت «راسيات» أن حصتها في الشركة التابعة «سراج» أصبحت بعد البيع 19.52%. وذكرت «راسيات» أن الأثر المالي لعملية البيع يتمثل

إعادة تشكيل مجلس إدارة «وثاق»

أعلنت شركة وثاق للتأمين التكافلي إعادة تشكيل مجلس الإدارة برئاسة ناصر عناد فيصل العنزي، وحسام عمار محمد عمار نائباً له.

جاء ذلك على أثر انعقاد الجمعية العمومية العادية للشركة بتاريخ 25 ديسمبر 2025 والتي تم فيها انتخاب عضو مجلس إدارة مستقل جديد، وضم التشكيل هند عبد الرحمن الضويحي، وبارك عبد الرحمن القعود، وخالد جمال خالد الحجي.



«المتكاملة» توقع اتفاقية صانع سوق مع «المركز»

أعلنت الشركة المتكاملة القابضة قيامها بتوقيع اتفاقية صانع سوق مع شركة المركز المالي الكويتي. وكشفت أن الاتفاقية تسري اعتباراً من 4 يناير 2026.

وقالت «المتكاملة» إنه لا يوجد أثر مباشر على المركز المالي للشركة. تراجعت أرباح «المتكاملة» في الربع الثالث من عام 2025 بنحو 32.6% على أساس سنوي، عند 944.32 ألف دينار، بينما قفزت أرباح «المركز» خلال الفترة ذاتها بنسبة 103% سنوياً، عند 3.17 مليون دينار.

جي إف إتش تشتري 9.95 مليون سهم خزينة

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية للمساهمين والأسواق شراء 9.95 مليون سهم من أسهمها (أسهم خزينة).

وأوضحت المجموعة أن عدد أسهم الخزينة ارتفع بعد عملية الشراء من 312.42 مليون سهم بما يعادل 152.8% من الأسهم الصادرة، إلى 322.37 مليون سهم بما يعادل 411.8% من الأسهم الصادرة؛ وذلك حتى تاريخ 30 ديسمبر 2025.

وذكرت جي إف إتش أن نسبة الأسهم المشتراء في تلك العملية مثلت 260.0% من رأس المال المصدر، وبلغ متوسط سعر الشراء 0.616 دولار أمريكي، فيما بلغ عدد الأسهم المتبقية للشراء 60.89 مليون سهم.

«التخيص»: 75% نسبة إنجاز فندق سفير سي فيو

شركة التخيص القابضة الزميلة تأكيداً رسمياً من شركة (بي أند بي لإقامة وإنشاء وإدارة الفنادق) بقرار تصنيف فندق «سفير سي فيو» ضمن فئة 5 نجوم.

عمقت شركة التخيص القابضة من خسائرها في الربع الثالث من عام 2025 بزيادة سنوية 55.56% عند 1.92 مليون دينار، فيما تراجعت أرباح شركة الصناعات الوطنية خلال الفترة ذاتها بنحو 37.26% سنوياً لتحقق 906.29 ألف دينار.

أعلنت شركة التخيص القابضة أنها تلقت تأكيداً رسمياً من شركة بي أند بي لإقامة وإنشاء وإدارة الفنادق التي تسهم فيها بنسبة 30% بأن شركة سفير الدولية لإدارة الفنادق والمنتجعات المديرة والمملوكة للفندق أقرت تصنيف فندق «سفير سي فيو» ضمن فئة 5 نجوم.

القرار يأتي بعدما شارف المشروع على الانتهاء مع بلوغ نسبة الإنجاز أكثر من 75%. وعقب ذلك أعلنت مجموعة الصناعات الوطنية تلقي

2.25 مليارات إجمالي إصدارات الدين العام العلوي في 2025

تفاؤل «صندوق النقد» تجاه الاقتصاد الكويتي
بمواصلة النمو إلى 8.3% في 2026... نقطة الارتكاز



وتولى «المركزي» بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والجهات المحلية المعنية، إنجاز الترتيبات الخاصة بهذه الزيارة، بما في ذلك تجميع المعلومات والبيانات وترتيب الاجتماعات مع كبار المسؤولين في الجهات الحكومية وغير الحكومية؛ لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والسياسة المالية والسياسة النقدية ومتانة القطاع المصرفي والمالي.

وأعقب ذلك الإعلان في ديسمبر، انتهاء مهمة بعثة خبراء صندوق النقد الدولي للكويت، مع التأكيد على بدء مسار التعافي الاقتصادي خلال 2025، وتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.2%، ومواصلة النمو إلى 8.3% في 2026.

شفافية نشر الجراءات

و ضمن جهوده لتعزيز الشفافية، أعلن «المركزي» في مايو أنه سيتم نشر نبذة أو معلومات عن الجراءات الموقعة على الوحدات المخالفة بالموقع الإلكتروني؛ تحقيقاً للمقاصد الإشرافية المستهدفة، وبما يلقي الضوء على كيفية استخدام الوسائل الرقابية والإشرافية تجاه الوحدات الخاضعة لرقابته، وبما يدعم الامتثال لهذا المتطلبات.

ومع ذلك الفترة، فقد وقع «المركزي» عقوبة الإنذار الكتاب بـ 14 مرة على الجهات والوحدات الخاضعة لرقابته، مع توقيع عقوبة الجزاء المالي بـ 44 مرة وقيمة إجمالية 687 ألف دينار، فضلاً عن إصدار 11 أمراً باتخاذ تدابير بإجراءات محددة، وذلك بحسب البيانات المنشورة لـ «المركزي».

ال العالمي، وبيانات الاقتصاد الكلي التي تظهر تباطؤ معدل التضخم من 3% في يوليو 2024 إلى 39.2% في الشهر ذاته من العام الحالي، مع استمرار الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار أمام العملات الرئيسية. واتبع «المركزي» في سياسيات خصم الفائدة التزامه بالنهج المتدرج والمتوازن لتحقيق أهداف الاستقرار النقدي والمالي، ومواصلة المتابعة الدقيقة لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والمصرفية محلياً وعالمياً، ورصد اتجاهات أسعار الفائدة العالمية، مُشداً جاهزيته للتحرك باستخدام مختلف الأدوات لتعزيز الثقة بالعملة الوطنية، ودعم بيئة النمو الاقتصادي المستدام، وترسيخ الاستقرار النقدي والمالي.

وكان آخر خفض قرره البنك المركزي في ديسمبر 2025، بنسبة 25 نقطة أساس إلى 50.3%؛ وأرجع ذلك لمواكبة تطورات الأوضاع في الاقتصاد المحلي، وتحفيز أنشطة القطاعات الاقتصادية، مع المحافظة على متانة الأوضاع المالية لوحدات القطاع المصرفي والمالي.

تفاؤل صندوق النقد تجاه الكويت

دور البنك المركزي لم يتوقف عند هذا الحد، إذ واصل مشاورته الدورية مع بعثة صندوق النقد الدولي، ليُعلن في سبتمبر 2025 اختتام زيارة البعثة للكويت التمهيدية بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق، والتي تم الإشارة خلالها إلى وجود مؤشرات تعاف اقتصادي في الكويت.

أغلق بنك الكويت المركزي العام 2025 فيما يخص طرح إصدارات دين عام والتي وصل تعدادها بين 24 يونيو 2025، حتى 17 ديسمبر الماضي 13 إصداراً بقيمة 2.20 مليار دينار، علماً بأن إجمالي الرصيد وصل إلى 2.25 مليار دينار بإضافة سندات يونيو 2017 البالغ قيمتها 50 مليون دينار.

وتنوعت إصدارات «المركزي» في العام الحالي من حيث الأجال والعواائد، إذ طرح إصدارين لأجل 10 سنوات - الأكبر من حيث المدة خلال 2025 - بقيمة 50 مليون دينار لكل منهما، كما طرح 3 إصدارات لأجل 7 سنوات بقيمة إجمالية 500 مليون دينار.

يأتي ذلك فضلاً عن طرح إصدارين لأجل 5 سنوات بقيمة إجمالية 400 مليون دينار، وإصدارين لأجل 3 سنوات بإجمالي 250 مليون دينار، وثلاث إصدارات لأجل عامين بقيمة إجمالية 450 مليون دينار، فضلاً عن إصدار وحيد بقيمة 500 مليون دينار لأجل عام.

سعر الخصم

وخلال العام الحالي، اتخذ «المركزي» قرارات تتعلق بسعر الخصم ناحية الخفض مواكبة مع التوجه العالمي للتنمية النقدية ودعم الاقتصادات، لكن وفقاً لرؤيته وأرقام السوق المحلي حيث خفض الفائدة فقط مرتين مقابل ثلاث مرات للفيدرالي الأمريكي. وكانت المرة الأولى في سبتمبر 2025، إذ خفض سعر الخصم بواقع 25 نقطة أساس ليصبح 75.3% بدلاً من 4%؛ وأوضاعاً في الاعتبار طبيعة الاقتصاد الكويتي والظروف التي يفرضها المشهد الاقتصادي

بورصات خليجية

«تاسي» ينهي آخر جلسات 2025 مرتفعاً 5.1% وأداء إيجابي لجميع القطاعات



إلى الإسمنت وال الحديد وعدد أمور أخرى، ما سينعكس إيجاباً على الشركات العاملة في هذه القطاعات. انطلاقاً من هذا التحليل، توقع أبو جامع أن تنمو قطاعات البنوك والإسمنت والشركات العقارية التي تمتلك رخص تطوير خلال السنة المقبلة، نظراً لوجود طلب عال.

سوق لم تعكس نتائج الشركات

رغم الضغوط التي مرت بها السوق، يؤكد أبو جامع أن العديد من الشركات القيادية حققت أرباحاً ربعية تاريخية، لا سيما في قطاعات البنوك والتجزئة والاتصالات، إضافة إلى «أرامكو». غير أن هذه النتائج لم تتعكس بشكل كامل على أداء السوق، مما قد ينعكس إيجاباً في العام المقبل، ويمكن السوق من تحقيق «ارتفاع بناء على عدة معطيات مثل تقدير الشركات الرئيسية المنخفض».

كما يلفت إلى أن التركيز ظل محصوراً في عدد محدود من الأسهم القيادية، بينما يتوقع خلال 2026 أن يتوسع نطاق الاهتمام ليشمل شركات وقطاعات أخرى، مدعوماً بارتفاعات قادرة على جذب المستثمرين المحليين والأجانب.

سوق الدين.. محرك رئيسي في المرحلة المقبلة

يشير أبو جامع إلى أن أحد أبرز التحولات في 2026 يتمثل في تنامي دور سوق الدين، حيث بدأت شركات غير مصرية بالدخول بقوة إلى هذا السوق عبر إصدارات محلية ودولية، بل إن بعض هذه الشركات استطاعت الاقتراض بتكلفة أقل من البنوك نفسها. كما اتجهت شركات كبرى، من بينها «أرامكو»، إلى تنويع مصادر تمويلها عبر أسواق خارجية، بما في ذلك أسواق آسيوية، ما يعكس مردودة أعلى في إدارة التمويل وتراجع الاعتماد على مصدر واحد.

ويرى أن سوق الدين المحلي والدولي مرشحة لأن تكون من أكثر الأسواق نشاطاً خلال السنوات الخمس المقبلة، مدفوعة باستمرار الطلب على التمويل.

في المقابل، يرى أن قطاع البتروكيميابيات قد يحتاج إلى فترة

أطول لاستعادة زخمه، نظراً لارتباطه المباشر بحركة التجارة العالمية.

اقتصاد أكثر توازناً في 2026

من جانبه، يؤكد محمد مكني أن الاقتصاد السعودي يدخل 2026 وهو في وضع أكثر توازناً، بعدما أثبتت القطاعات غير النفطية قدرتها على تعويض التراجع في النشاط النفطي. ويشير إلى أن مساهمة القطاعات غير النفطية بلغت نحو 56%، في دلالة واضحة على التحول الهيكلي في الاقتصاد، لافتاً إلى أن معدلات التضخم بقيت ضمن نطاق مريح بين 2% و9.1%، وهو ما يدعم استقرار النشاط الاقتصادي.

كما حققت سوق العمل تقدماً ملحوظاً، مع تراجع البطالة إلى ما دون 7%، وهو مستوى يسبق مستهدفات «رؤية 2030»، ويعكس حيوية الاقتصاد المحلي.

استثمارات وإنفاق يدعمان المرحلة المقبلة

يوضح مكني أن الاستثمارات الأجنبية واصلت تدفقها، ليصل رصيدها التراكمي إلى نحو 977 مليار ريال، مع تسجيل ما لا يقل عن 25 مليار ريال في كل ربع، ما يعكس ثقة متزايدة في الاقتصاد السعودي. كما أن موازنة 2026 خصصت نحو 12% للإنفاق الرأسمالي، في إشارة إلى استمرار تنفيذ المشاريع الكبرى، لا سيما المرتبطة باستضافة «إكسبو»، إلى جانب تعاظم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ويضيف أن بيئة أسواق الدين أصبحت أكثر جاذبية، مدعومة بتصنيفات ائتمانية إيجابية، وبنسبة دين إلى ناتج محلي تبلغ نحو 31%， وهي نسبة تمنحك الاقتصاد مرونة مالية كبيرة.

«منطقية»، لكنها أشارت إلى أن ذلك لن يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع قوي للمؤشر نحو الصعود.

وأضافت: «حتى لو وصلنا لاستقرار في مستويات المؤشر فسيعتبر ذلك إيجابياً، مع الوصول إلى تقييم عادل يؤدي لارتفاع صحي ومستدام يعتمد على الأساسيات لا المضاربة».

سالم أشارت إلى أن الأداء السنوي للمؤشر يعكس وجود انتقائية في التداول من جانب المستثمرين، وهو ما يظهر في أداء بعض الأسهم المتغيرة على مؤشرات قطاعاتها مثل سهم «اتحاد اتصالات» (موبايلي) المرتفع بنحو 25% منذ بداية العام مقابل ارتفاع مؤشر القطاع 10% فحسب، وكذلك سهم «البنك الأهلي» الذي ارتفع 15% مقابل انخفاض مؤشر القطاع المصرفي نحو 6.0%.

من جانبه، يشير أنصاري إلى نظرة متفائلة للسوق خلال العام المقبل مع انتصاف تفاصيل السياسة الجديدة لملكية الأجانب في الشركات المدرجة، وإصلاحات القطاع العقاري، إلى جانب استمرار تحسن النتائج المالية وقوة الأساسيات في القطاعات غير النفطية.

ويتفق كل من كبير المستشارين في «نایف الراجحي الاستثمارية» هشام أبو جامع، وأستاذ الاقتصاد في «جامعة الإمام محمد بن سعود» محمد مكني، على أن ما شهدته السوق خلال العام الماضي لم يكن انكماشاً لضعف اقتصادي عام، بل قدراً ما كان نتيجة اختلالات مؤقتة في السيولة وسلوك الاستثمار. ويتوقعان أن يشهد عدد من القطاعات نمواً ملحوظاً في العام المقبل.

فجوة السيولة.. آخر متراكم لـ خلل هيكل
انطلق أبو جامع من أن ضعف السيولة كان السمة الأبرز للسوق السعودية خلال السنة، خصوصاً مع نمو القروض في القطاع المالي بوتيرة أعلى بكثير من نمو الودائع.

وأضاف أن قيمة القروض في القطاع المصرفي بلغت نحو 400 مليار ريال في آخر 12 شهراً، مقابل نمو أقل في الودائع بنحو 200 مليار ريال، ما أدى إلى اتساع الفجوة التمويلية التي بدأت منذ مايو 2022.

ويشير إلى أن هذه الفجوة لا تعكس ضعفاً في القطاع المالي، بل تعكس قوة الطلب على الائتمان الناتج عن النشاط الاقتصادي. إلا أن تسرع وتيرة الإقراض مقارنة بنمو الودائع دفع البنوك إلى التوجه نحو أسواق الدين لتأمين مصادر تمويل إضافية، مثل إصدارات سوق رأس المال.

وخلال العام الجاري كفت البنوك إصداراتها من أدوات الدين لتبلغ 15.39 مليار دولار.

ولفت أبو جامع إلى أن القطاع المالي مرشح لنمو ملحوظ إذا استطاع تتميم ودائعه، ما ينعكس إيجاباً على قدرته على الإقراض،

خصوصاً مع وجود قطاعات ضخمة مرشحة لنمو كبير، وتحتاج تمويلاً ضخماً مثل السوق العقارية.

وفي هذا السياق، توقع كبير المستشارين في «نایف الراجحي الاستثمارية» أن تسجل السوق العقارية نمواً قوياً في العام المقبل، خصوصاً مع بدء تطبيق رسوم الأراضي البيضاء، في أبريل الماضي، قررت السعودية فرض رسوم مرنة تصل إلى 10% سنوياً على الأراضي البيضاء، بعد أن كانت تكتفي بنسبة ثابتة لا تتجاوز 5.2%.

كما دخلت العقارات الشاغرة لأول مرة تحت مظلة الرسوم العقارية، في محاولة لكسر الجمود وتحrir المعرض السكني، ضمن واحدة من أكبر موجة إصلاح تنظيمي يشهدها القطاع منذ انطلاق «رؤية 2030».

هذا النمو لن يبقى محصوراً في هذه السوق، إذ أشار إلى أن «تطوير هذه الأرضي سيحتاج إلى قروض إضافية، كما سيحتاج

ارتفاع سوق الأسهم السعودية «تداول» بشكل ملحوظ بنهاية جلسة الأربعاء العام للسوق (تاسي) 2025، ليعاد مكاسبه، في ظل أداء إيجابي لجميع القطاعات.

وأغلق المؤشر العام للسوق (تاسي) مرتفعاً 5.1% بمحاسباً بلغت 109.18 نقطة، هبط بها إلى مستوى 10,490.69 نقطة، ليقترب من مستويات 10,500 نقطة.

وارتفعت قيم التداول إلى 3.2 مليارات ريال، من خلال 164.7 مليون سهم، بنهاية جلسة الثلاثاء.

واقتصر اللون الأحمر على 12 سهماً، تصدرها سهم «نسيج»، بعد هبوطه 87.5%， وبنسبة تراجع بلغت 78.0%.

وأنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيسية (تاسي) عام 2025 بخسارة سنوية هي الأكبر منذ 2015، حينما هبط المؤشر رغم النشاط الملحوظ في الطروحات العامة الأولية.

وأغلق المؤشر عند 10,491 نقطة في جلسة الأربعاء الأخيرة من ديسمبر، وهو أدنى مستوى سنوي منذ نهاية 2022، ليهني بذلك عاصمين متاليين من المكاسب القوية التي دفعته إلى تسجيل أعلى إغلاقات سنوية منذ 2005 خلال عامي 2023 و2024.

ورغم بداية قوية للعام عند قمة بلغت 12,536 نقطة في 29 يناير، إلا أن السوق سرعان ما دخلت في مسار هابط تدريجي، ليصل المؤشر إلى أدنى مستوياته السنوية عند 10,339 نقطة في جلسة الثلاثاء 30 ديسمبر، وهو أدنى إغلاق لمؤشر السوق السعودية منذ أكتوبر 2023.

ال التداولات في أدنى مستوياتها منذ سنوات

عكست بيانات السيولة حجم التحديات التي واجهتها السوق خلال 2025، إذ تراجعت قيمة التداولات السنوية إلى نحو 1.3 تريليون ريال، بانخفاض 43% عن 2024، لتسجل بذلك أدنى مستوياتها منذ عام 2019، الذي شهد طرح حصة من شركة «أرامكو».

ويأتي هذا التراجع رغم تنفيذ 13 طرحاً عاماً أولياً في السوق خلال العام، وهو أعلى مستوى منذ طروحات 2022. إلا أن تلك الطروحات لم تكن كافية لدعم مستويات السيولة أو منع تراجع المؤشر.

جلسة اليوم الأخير من العام

في آخر جلسة من العام 2025 أغلق المؤشر على أكبر ارتفاع يومي منذ أواخر شهر سبتمبر الماضي وسط ارتفاع جماعي لأسهم الشركات المدرجة، بعدها سجلت الجلسة الماضية أدنى مستوى إغلاق في أكثر من عامين، مع استمرار ضعف الشهية للمخاطرة على وقع تصعيد جيوسياسي في المنطقة.

وويرى جنيد أنصاري، مدير قسم استراتيجية الاستثمار والبحوث في «كامكو انفست»، أن إعلان الانسحاب الإماراتي من اليمن «سيكون له أثر إيجابي على السوق السعودية خلال الاستثمار. رغم التأثير المعاكس المترتب على التراجع العام في الأسواق العالمية».

كان التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، الذي تقوده السعودية، وجهة ضربة جوية محدودة على أسلحة وعتاد نقلتها سفينتان من ميناء الفجيرة الإماراتي إلى ميناء الملاك. وأعلنت الإمارات أمس إنهاء مهمة قواتها في اليمن.

كان التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، الذي تقوده السعودية، وجهة ضربة جوية محدودة على أسلحة وعتاد نقلتها سفينتان من ميناء الفجيرة الإماراتي إلى ميناء الملاك. وأعلنت الإمارات أمس إنهاء مهمة قواتها في اليمن.

2026 مرشح لتعويض خسائر السوق بدعم السيولة والإصلاحات يرى مدير تطوير البيانات المالية في بوابة «أرقام» يوسف اليوسف، أن أداء السوق في 2025 تأثر بضعف السيولة والتورطات الجيوسياسية، ما دفع المؤشر للتراجع رغم مئنة الأساسيات.

يعتبر أن الهبوط الحالي يمثل فرصة للتجمّع عند تقييمات جاذبة بمتوسط مكرر ربحي 16.5 مرة. ويتوقع تحسناً في 2026 بدعم خفض الفائدة، وزيادة سقف ملكية الأجانب، وتذبذبات محتملة قد تعزز السيولة، مع فرص نمو في البنوك والاتصالات والتعدّين والتطوير العقاري.

الرعاية الصحية والاتصالات والبنوك ستكون التفضيل

أداء في 2026

أما محلل المالي الأول أحمد الرشيد، فرَشَحَ ثلاثة قطاعات لتحقيق أداء قوي خلال عام 2026، هي الرعاية الصحية والاتصالات والقطاع البنكي، مرجحاً أن تحقق قيمة مضافة لمستثمريها وأن تكون من بين الأفضل أداءً في السوق.

وفي المقابل، أشار إلى أن قطاع التأمين لا يزال في مرحلة نمو ولم يبلغ بعد مرحلة النضج، ما يفتح المجال أمام تسجيل قفزات محتملة خلال الفترة المقبلة، لاسيما مع صدور قرارات تنظيمية إضافية من شأنها تعزيز هيكلة القطاع.

وعن أداء الأسهم القيادية، قال الرشيد إن سهم مصرف الراجحي، استناداً إلى تقييماته الحالية ومؤشرات أداء القطاع، لا يتوقع أن يشهد نمواً سعرياً ملحوظاً خلال عام 2026، فيما ثرجم تقديراته أن يميل سهم «أرامكو السعودية» إلى الاستقرار خلال العام المقبل في ظل توازن العوامل المؤثرة على أدائه.

تحسن تدريجي في الشهية

توقع محلل المالية ماري سالم، أن تبدأ شهية المستثمرين في التحسن بشكل تدريجي مع وصول السوق إلى تقييمات جاذبة

بورصات خليجية

مؤشر دبي ينمو 2.17% وسبيكة الاستثمار تعكس شهرية الأستثمار



وتصدر سهم «الوطنية الدولية القابضة» قائمة التراجعات السنوية في سوق دبي لعام 2025.

أداء قطاعات بورصة دبي في عام

اتسم أداء سوق دبي المالي عام 2025 بالتباهي القطاعي الواضح؛ حيث سيطر قطاع الخدمات الاستهلاكية وقطاع الاتصالات والأسهم الانتقائية في القطاع المالي والعقارات على قائمة الارتفاعات، مستفيدين من زخم الطروحات والنتائج القوية.

في المقابل، تعرضت أسهم في قطاعي المرافق العامة والصناعة لضغط بيوعية أدت لتصدرها قائمة التراجعات السنوية.

وأظهر أداء القطاعات تبايناً واضحاً؛ حيث كان القطاع المالي هو المحرك الأكبر للنمو من حيث القيمة المطلقة (31.5 مليار درهم)، بينما تفوق قطاع الصناعة بنسبة نمو قوية بلغت 45.21%.

في المقابل، واجه قطاع الخدمات الاستهلاكية ضغوطاً أدت إلى تراجع قيمته بنسبة 51.28%， وتقلصت قيمة قطاع المرافق العامة بنسبة طفيفة بلغت 48.3%.

ويعكس هذا الأداء نمواً قوياً وقدره 69.270 مليار درهم خلال العام، بنسبة ارتفاع بلغت 65.7%， وترجم هذه الزيادة

المليارية نجاح السوق في استقطاب إدراجات جديدة نوعية وزيادة القيمة الرأسمالية للشركات القابضة الكبرى.

وتصدر بنك الإمارات دبي الوطني قائمة الشركات الأكثر تحقيقاً لمكاسب السوقية بإضافة أكثر من 40.4 مليار درهم لقيمتها الرأسمالية، تلاه بنك دبي الإسلامي وشركة دو بنسب نمو قارب الـ 31% لكل منهما، مما يعكس الأداء القوي للقطاع المالي والاتصالات خلال عام 2025 كركائز أساسية لنمو السوق.

في المقابل، سجلت شركة طلبات هولدينغ أكبر تراجع في قيمتها السوقية بالدرهم بفقدان نحو 10.7 مليار درهم، بينما شهدت شركة أجيبيتي للمخازن أعمق تراجع بنسبة 67.46%. كما شملت قائمة التراجعات شركات كبرى في قطاع المرافق مثل ديو وإيمباور.

اكتتاب القابضة تحقق أعلى ارتفاع ببورصة دبي في عام
شهدت القائمة صدارة سهم «اكتتاب القابضة» الذي حقق أعلى نمو سعري في السوق خلال العام.

اختتم سوق دبي المالي تعاملات عام 2025 بأداء استثنائي، حيث أغلق المؤشر العام عند مستوى 6047 نقطة، محققاً مكاسب سنوية بلغت 888 نقطة مقارنة بختام عام 2024 الذي سجل 5159 نقطة.

ويعكس هذا الارتفاع القوي، الذي بلغت نسبته 21.17%， تزايد ثقة المستثمرين في متنانة الاقتصاد الوطني وتدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الشركات المدرجة.

ووفق بيانات السوق، سجل سوق دبي المالي مستويات نشاط تاريخية خلال عام 2025، تعكس الثقة الكبيرة من قبل المستثمرين الأفراد والمؤسسات في المسار الاقتصادي للدولة؛ حيث بلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 165.203 مليار درهم، جرت من خلال تداول ما يتجاوز 62.462 مليون صفقة.

إعمار العقارية تستحوذ على 28% من السيولة خلال عام

اتسم عام 2025 في سوق دبي المالي بتركيز استثماري واضح، حيث لعبت الأسهم القيادية دور «البوصلة» المحركة للسيولة.

وسجل سوق دبي المالي مستويات نشاط تاريخية خلال عام 2025، تعكس الثقة الكبيرة من قبل المستثمرين الأفراد والمؤسسات في المسار الاقتصادي للدولة؛ حيث بلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 165.203 مليار درهم، جرت من خلال تداول ما يتجاوز 62.462 مليون صفقة.

ووفق بيانات السوق، شهد السوق استقطاباً حاداً نحو قطاعات العقارات والخدمات المالية والخدمات الاستهلاكية، حيث نجحت 5 أسهم فقط في الاستحواذ على حصة الأسد من إجمالي القيم المتداولة، مما يعكس ثقة المستثمرين المؤسسيين في الشركات ذات القيمة السوقية الضخمة والأداء التشغيلي القوي.

بلغ إجمالي قيمة تداولات السوق نحو 165.2 مليار درهم، وقد استأثرت 5 أسهم بحوالي 98.3 مليار درهم، أي ما يعادل 5.59% تقريباً من إجمالي سيولة السوق خلال العام، تصدرها سهم «إعمار العقارية» منفرداً بحوالي 28% من سيولة السوق.

إمارات دبي الوطني يقود نمو القيمة السوقية خلال عام

حققت القيمة السوقية الإجمالية للشركات المدرجة في سوق دبي المالي قفزة نوعية بنهائية عام 2025، حيث وصلت إلى 975.204 مليار درهم، مقارنة بـ 905.933 مليار درهم في نهاية عام 2024.

أسهم الصناعة والخدمات يقودان

مؤشر مسقط للصعود 11.0%

أنهى المؤشر العام لسوق مسقط تعاملات الأربعاء، مرتقاً بنسبة 11.0% بـ 5,866.8 نقطة، بمكاسب 6.42 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الثلاثاء.. ودعم المؤشر ارتفاع مؤشرات قطاعي الصناعة والخدمات؛ ليارتفاع الأول 75.0%؛ مدفوعاً بارتفاع سهم صناعة الكابلات العمانية بنسبة 6%， وارتفاع ظفار للأغذية والاستثمار بنسبة 75.3%.

وارتفع كذلك مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 1.0%， مع ارتفاع سهم سيميكورب صلاله بنسبة 5.3%， وارتفاع مسندم للطاقة بنسبة 13.3%.

وحل من ارتفاع قطاع الخدمات تقدماً سهم كلية مجان على المترابعين بنسبة 10%.. وعلى الجانب الآخر، استقر مؤشر القطاع المالي دون تغير عن مستوى السابق، متوجهاً صداره سهم ظفار للتأمين للرابحين بنسبة 72.9%.

وتراجع حجم التداولات بنسبة 52.5%， إلى 128.84 مليون ورقة مالية، مقابل 136.36 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 91.6%， إلى 32.74 مليون ريال، مقارنة بـ 35.18 مليون ريال جلسة الثلاثاء.

وتصدر سهم بنك صغار الدولي الأسهم النشطة حجماً بـ 40.44 مليون سهم، فيما تصدر سهم بنك مسقط النشاط قيمته بـ 8.79 مليون ريال.

بورصة البحرين ترتفع

بنسبة 06.4%

في 2025

ارتفاع مؤشر بورصة البحرين خلال تداولات عام 2025 بنسبة 06.4%， بدعم من عمليات الشراء الانتقائي للأسهم القيادية.

أما على مستوى آخر تعاملات 2025، فقد تراجع المؤشر العام للبورصة الأربعاء، بنسبة 51.0% إلى مستوى 2066 نقطة، وسط تعاملات بحجم 3.47 مليون سهم بقيمة 1.36 مليون دينار، توزعت على 68 صفقة.

وتصدر الأسهم الأكثر انخفاضاً، سهم البحرين الوطنية القابضة بـ 45.3%， تلاه مجمع البحرين للأسواق الحرة بـ 2.2%， وسهم خليجي بنك بـ 22.1%， وسهم بنك البحرين والكويت بـ 96.0%， وبنك البحرين الوطني بـ 78%， وسهم ببيون بـ 62.0%.

وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم مجمع البحرين للأسواق الحرة بـ 2.43 مليون سهم بسعر 0.445 دينار، تلاه سهم مجموعة جي إف إتش المالية بـ 442 ألف سهم بسعر 0.623 دولار للسهم، وسهم بنك السلام بـ 175.33 ألف سهم بسعر 0.223 دينار للسهم.

بورصات خليجية

بورصة قطر ترتفع 81.1% خلال 2025 و تکاسب القيمة السوقية ملياري ريال



أداء شهر ديسمبر

شهدت بورصة قطر ارتفاعاً ملحوظاً خلال تعاملات شهر ديسمبر 2025، إذ صعد المؤشر العام بنسبة 39.1% ليختتم تعاملات الشهر الماضي بالنقطة 10762.51، رابحاً 147.44 ألف نقطة عن مستوى بختام شهر نوفمبر 2025.

وبلغت القيمة السوقية للأسهم بختام تعاملات الشهر 644.12 مليار ريال، بزيادة 46.1% عن مستوىها في ختام نوفمبر السابق البالغ 634.86 مليار ريال.

وخلال الشهر الماضي بلغت قيمة التداولات بالبورصة القطرية 6.66 مليار ريال، وزارت على 2.14 مليار سهم، بتنفيذ 385.39 ألف صفقة.

وعلى المستوى القطاعي فقد ارتفعت 5 قطاعات على رأسها البنوك والخدمات المالية بـ 39.3%， بينما تراجع قطاعاً الصناعة والنقل بـ 5.1% و 79.0% على التوالي.

وعلى مستوى الأسهم، ارتفع سعر 30 سهماً في مقدمتها «بنك الدوحة» بـ 09.7%， بينما تراجع سعر 22 سهماً على رأسها «العامة للتأمين» بـ 6.11%.

و جاء سهم «بلدنا» على رأس نشاط الكمييات 307.63 مليون ريال، وتتصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 973.42 مليون ريال، خلال تعاملات الشهر الماضي.

الحالي عند مستوى 4137.98 نقطة.

وارتفع 24 سهماً خلال العام على رأسها سهم استثمار القابضة بنسبة 2.116%， وتلاه سهم المجموعة للرعاية الطبية بـ 74.45%， وصعد سهم بنك الدوحة بـ 15.44%， ثم بنك لشا بـ 37.37%.

وخلال العام الحالي، تراجع سعر 28 سهماً في مقدمتها سهم شركة ودام الغذائية بـ 44.36%， وتلاه سهم مجموعة مقدام القابضة بـ 74.34%， وتراجع سهم الخليج للمخازن بـ 53.33%， ثم قطر الوطنية لصناعة الاسمدة بـ 33.31%.

وتصدر سهم بنك «كيو إن بي» الأسهم خلال عام 2025 من حيث قيمة التداولات بـ 10.77 مليون ريال، بينما تتصدر سهم شركة بلدنا الكمييات بحجم بلغ 4.69 مليار ريال.

وشهدت البورصة القطرية خلال عام 2025 صفات بـ 4.96 مليون صفقة، مقارنة بـ 3.67 مليون صفقة في العام السابق له، بارتفاع 15.35%.

وارتفعت أحجام التداول في العام الحالي بنسبة 67.4% إلى 39.95 مليار سهم، علماً بأنها كانت تبلغ 38.17 مليار سهم في عام 2024.

بورصات عالمية

أوسع بورصات قرب مستوى قياسي وتتجه لأفضل عام منذ 2021

«ستوكس 600» في طريقه صوب أكبر مكسب سنوي له منذ عام 2021

المعتمدة عن فرص للقيمة والتنوع، في ظل الضغوط التي يتعرض لها الدولار الأميركي، واستمرار الاضطرابات الجيوسياسية حول العالم ومخاوف من تكون فقاعة في الذكاء الاصطناعي».

تقلبات مرتبطة في يناير من المرجح أن تظل أحجام التداول محدودة، غير أن الأعوام السابقة تشير إلى أن شهر يناير قد يشهد ارتفاعاً في وتيرة التقلبات مع عودة المستثمرين بعد عطلة نهاية العام.

يميل مؤشر توقعات التقلبات في الأسواق «فيكس» إلى البقاء دون مستوى 15 طوال شهر ديسمبر، لكنه غالباً ما يشهد قفزات في يناير- وهي بعض الحالات يتتجاوز المستوى النفسي البالغ 20، بحسب بيانات جمعتها «بلومبرغ».

بلغة سعرية.

«ستوكس 600» يسجل أكبر مكسب سنوي منذ 2021 يتوجه مؤشر «ستوكس 600» لتسجيل أكبر مكسب سنوي

له منذ عام 2021، في ظل نمو اقتصادي متماضك وتوقعات بزيادة الإنفاق المالي في المنطقة. وتفوق قطاع البنوك على بقية القطاعات، متوجهًا لتسجيل أفضل أداء له منذ عام 1997.

استمرار الرخم في 2026

قالت داني هيوسن، كبيرة المحللين الماليين في «إيه جيه بيل» (AJ Bell)، إن الأسهم الأوروبية من المرجح أن تحافظ على زخمها في عام 2026.

أضافت «اتجه المستثمرون للبحث خارج الخيارات

تراجعت الأسهم الفرنسية بشكل طفيف، واستقرت الأسهم في بريطانيا، بينما يتوجه المؤشر الأوروبي القياسي لإنهاء عام 2025 قرب أعلى مستوىاته على الإطلاق.

انخفض مؤشر «كاك 40» الفرنسي بنسبة 4.0%， في حين لم يطرأ تغير يذكر على مؤشر «فوتسي 100» البريطاني، عند الساعة 8:16 صباحاً بتوقيت لندن.

واقتصر تداول السوقين على جلسة قصيرة (نصف يوم تداول). في المقابل، ظلت البورصات في ألمانيا وإيطاليا

والدنمارك وسويسرا وفنلندا مغلقة طوال اليوم. على صعيد الأسهم الفردية، قفز سهم «سيبلات إنرجي» (Sepplat Energy) بنسبة 11% بعد أن باع شركة «موريل آند بروم» (Maurel & Prom) حصة في شركة الطاقة

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية



الخطوة: مناقصات العمل لرخصة مكتب على أساس الأسلوب المختلط وتسهيل الارتباط لغير المقيمين في 30 سبتمبر 2025. مناقصات العمل لرخصة المقاولات في 30 سبتمبر 2025. مناقصات العمل لرخصة المقاولات في 30 سبتمبر 2025.



رهن الخمسين عاماً: حل أم فخ؟



بقلم - د. محمد جميل الشبشيري

Elshebshiry@outlook.com

في خضم الارتفاع القياسي لأسعار المساكن وتشديد السياسات النقدية في الولايات المتحدة، عادت إلى الواجهة مقترنات تمويلية غير تقليدية، كان أبرزها فكرة إدخال الرهن العقاري الممتد لخمسين عاماً كآلية لتخفيف وطأة أزمة القدرة على تحمل تكاليف السكن على الأسر الأمريكية. ورغم أن هذا الطرح، الذي تبنته إدارة الرئيس دونالد ترامب سابقاً، يحمل جاذبية سطحية تتمثل في خفض القسط الشهري، إلا أنه يثير تساؤلات عميقة حول جدواه الاقتصادية ومخاطره الهيكلية على المدى الطويل.

في هذا الإطار، يمكن النظر إلى مقترن الرهن الممتد بوصفه محاولة لـ "تخفيف الأعراض" الناتجة عن التشديد النقدي، دون معالجة جذور الأزمة. إنه ينقل عباء السياسة النقدية من مستوى الاقتصاد الكلي إلى ميزانيات الأسر، ما قد يؤدي إلى هشاشة مالية أوسع على المدى المتوسط، بدلاً من تحقيق استقرار مستدام في سوق الإسكان. وعلى المستوى الدولي، فإن التوسيع الائتماني طويل الأجل قد يرفع أسعار الأصول دون تحسن حقيقي في القدرة الشرائية، مما يعمق الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الاقتصادية الفعلية للعقارات، و يجعل الاستثمار العقاري أقل جاذبية مقارنة بالعائد على الأصول الآمنة الأخرى، كالسندات الحكومية الأمريكية.

خاتمة: الحاجة إلى إصلاحات هيكلية

إن الرهن العقاري لمدة 50 عاماً ليس سوى مسكن للألم، يمثل في جوهره تحريلاً للأزمة إلى المستقبل وتحويلاً للديون من جيل إلى آخر. فبدل أن يكون السكن أداة لبناء الثروة والاستقرار الاجتماعي، يتحول إلى عباء مالي طويل الأجل يسْتَهلك جزءاً كبيراً من دخل الأسر لعقود.

تظل المعالجة الحقيقية لأزمة الإسكان مرهونة بإصلاحات هيكلية أعمق وأكثر استدامة، تشمل:

1. زيادة المعروض السكني: عبر تسهيل تراخيص البناء وتطوير البنية التحتية.

2. تحسين كفاءة أسواق الأراضي: لكافحة الاحتكار والمضاربة.

3. موازنة نمو الأجور: ليتناسب مع أسعار الأصول، بدل الاعتماد على حلول ائتمانية توسيعية تزيد إنتاج الاختلالات ذاتها بأشكال أكثر تعقيداً.

إن التحدي الحقيقي يكمن في تحقيق توازن دقيق بين مكافحة التضخم والحفاظ على الاستقرار المالي، بعيداً عن الحلول التمويلية التي تزيد من المديونية وتضعف البنية الاقتصادية للأسر.

العظمى من الدفعات في السنوات الأولى لسداد الفوائد، وليس أصل الدين.

هذا التباطؤ يعني أن مالك المنزل الذي يضطر لبيع عقاره بعد عشر سنوات، على سبيل المثال، سيكون قد راكم حقوق ملكية أقل بكثير مقارنة بمن استخدم قرضاً تقليدياً. وبذلك، يتحول السكن من أصل منتج للثروة الأسرية إلى مجرد التزام طويل الأجل، مما يضعف صافي ثروة الأسر ويقلل من قدرتها على استخدام العقار كضمان لتمويل تعليم الأبناء أو التقاعد.

وتبرز مخاطر هيكلية أخرى تتجاوز الفرد إلى النظام المالي والمجتمع:

1. توريث الديون: مع اقتراب متوسط عمر مشتري المنزل الأول من 33 عاماً، فإن الرهن لمدة 50 عاماً يعني أن القرض قد يمتد إلى ما بعد عمر المشتري المتوقع؛ ليصبح ديناً يورث للأبناء بدلاً من أصل عقاري.

2. ارتفاع احتمالات التعثر: إن امتداد مدة القرض يزيد من تعرض المقترضين للصدمات

الحياتية المحتملة، مثل فقدان الوظيفة أو الطلاق

أو المرض، مما يرفع من احتمالات التعثر في

السداد على مدار الخمسة عقود.

3. تضخيم أسعار العقار: إن توفير تمويل أسهل وأطول أمداً دون معالجة اختناقات العرض في سوق الإسكان، يؤدي حتماً إلى ضخ المزيد

من السيولة في السوق، مما يفاقم الضغوط التضخمية ويرفع أسعار الأصول العقارية

بشكل مصطنع.

ثالثاً: السياسة النقدية الأمريكية وتأثيرها

العابر للحدود

تلعب السياسة النقدية الأمريكية، التي يقودها الاحتياطي الفيدرالي، دوراً محورياً في توجيه أسواق العقار عالمياً. فقرارات رفع أسعار الفائدة الأمريكية تضغط على السيولة العالمية، وترفع تكاليف الاقتراض في الأسواق المتقدمة والناشئة على حد سواء، مما يؤدي إلى تصحيحات سعرية في الأصول العقارية حول العالم.

أولاً: الدافع الاقتصادي والمفارقة الحسابية

تشهد سوق الإسكان الأمريكية أزمة مركبة، حيث تضافرت عوامل شح المعروض مع الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة الذي فرضه الاحتياطي الفيدرالي لمكافحة التضخم. وقد أدت هذه الظروف إلى تأكيل غير مسبوق في القدرة الشرائية، خاصة لدى جيل المشترين لأول مرة، حيث أصبح القسط الشهري عائقاً رئيسياً أمام التملك.

وفي هذا السياق، يبرز الرهن العقاري الممتد إلى نصف قرن كحل ظاهري، يقوم على مبدأ توزيع تكاليف القرض على فترة زمنية أطول، مما يقلل من حجم الدفعات الشهرية. لكن التحليل المالي يكشف عن مفارقة حسابية صارخة: مما يتم توفيره شهرياً يدفع أضعافاً للتضخيم، يمكن مقارنة الرهن التقليدي (30 عاماً) بالرهن الممتد (50 عاماً) على أساس افتراضات مالية متطابقة، كشراء منزل بقيمة 400,000 دولار بسعر فائدة 6.2%. في هذه الحالة، ينخفض القسط الشهري التقريري من 1,960 دولاراً في الرهن التقليدي إلى 1,760 دولاراً في الرهن الممتد، أي بتوفير شهري يبلغ نحو 200 دولار. لكن هذا التوفير البسيط يأتي على حساب زيادة هائلة في إجمالي الفوائد

على حساب زياة هائلة في إجمالي المدفوعة، حيث ترتفع من 425,000 دولار في الرهن التقليدي إلى 760,000 دولار في الرهن الممتد، مما يعني زيادة في إجمالي تكاليف المنزل بحوالي 335,000 دولار. هذا التباين يؤكد أن التوفير الشهري البسيط يأتي على حساب زيادة هائلة في إجمالي الفوائد المدفوعة، مما يحول المنزل فعلياً إلى التزام مالي يمتد لأجيال.

ثانياً: تباطؤ تكوين حقوق الملكية والمخاطر

الهيكلية

لا يقتصر الضرر على التكاليف الإجمالية، بل يمتد إلى جوهر العلاقة بين الفرد وعقاراته، وهي عملية تكوين حقوق الملكية (Equity). في الرهون طويلة الأجل، تذهب الغالبية

بنك برقان 2025: استراتيجية راسخة وإنجازات مستدامة تعزز المسؤولية المجتمعية



لقطة جماعية للمشاركين في مؤتمر الاستثمار ٢٠٢٥



سعادة السفيرة المساعدة لشؤون الاتصال، سفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية تتوسط فريق بنك برقان في حفل استقبال السفارة الكويتية



قادة القطاع المصرفي الكويتي في حفل استقبال البنوك الكويتية الذي نظمته اتحاد مصارف الكويت



(MUFG)، والبنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC)، وبنك كوريا للتنمية (KDB)، وبنك ستانفورد للتنمية (DBS)، وبنك ستاندرد تشارترد (SCB). وبعد البرنامج ذو شهادات إيداع دين قصيرة الأجل بفترات استحقاق تتمد إلى السنة، وتحظى بشعبية كبيرة لدى المستثمرين الآسيويين، ويمكن تسعيرها بفائدة ثابتة أو متغيرة أو مخصومة (zero coupon).

حلول وخدمات رقمية تلبّي احتياجات جميع العملاء
وفي إطار حرصه على تقديم حلول مصرفيّة متكاملة ومتطرّفة، يضع بنك برقان قطاعي الخدمات المصرفيّة الخاصة (Private Banking) والخدمات المصرفيّة للأفراد (Retail Banking) والخدمات المصرفيّة للشركات (Corporate Banking) في صدارة أولوياته الاستراتيجيّة. ويستند البنك في ذلك إلى فهم عميق لاحتياجات جميع شرائح عملائه، وأصحاب الثروات والملاعة الماليّة العالى، والشركات بمختلف أحجامها.

وفي هذا السياق، أعلن بنك برقان عن إطلاق خدمات رقمية جديدة متطلّبة في التمويل التجاري على منصته الإلكترونيّة TBS Online، تتبع لعملاء البنك من الشركات إصدار وتعديل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية بالكامل عبر الإنترنّت، مما يقلّل الأعمال الورقية ويسرع إتمام المعاملات.

وعلى صعيد الخدمات المصرفيّة للأفراد، واصل بنك برقان خلال عام 2025 تطوير منتجاته وحلوله المصرفيّة، حيث قدم عرض حساب الراتب المخصص للعملاء الكويتيين بهدف تعزيز حصته السوقية، إلى جانب توفير خدمات مزايا حصرية لعملاء شريحة Elite على مدار العام، وأيضاً من أبرز الإنجازات، إطلاق بطاقة ماستر كارد وورلد إيليت الائتمانية لعملائه من أصحاب الثروات والملاعة الماليّة العالى تقدم لهم مزايا حصرية، إلى جانب إبرام اتفاقية لضم الخطوط الجوية الكويتية إلى برنامج مكافآت برقان بحيث يمكن حاملي بطاقات البنك من استبدال نقاط مكافآت برقان بميال من نادي الواحة. كما وقع البنك اتفاقية جديدة مع الخطوط الجوية القطرية لتحسين مزايا بطاقات فيزا ذات العلامة التجارية المشتركة إذ باتت تمنح حاملي هذه البطاقة مزايا عديدة ومنها ترقيات في مستوى العضوية، ليتمكن من الاستفادة من مزايا برقان إضافية.

وكان بنك برقان أول بنك في الكويت يطلق خدمة «اضغط للدفع» Click to Pay لحاملي بطاقات فيزا، حيث يتيح تفعيل الخدمة عبر تطبيق برقان للعملاء إتمام مشترياتهم عبر موقع التسوق الإلكتروني بسهولة وسرعة، من خلال ضغط زر واحد، باستخدام أجهزتهم المتصلة بالإنترنّت، دون الحاجة إلى إدخال بيانات البطاقة أو كلمات المرور لمرة واحدة (OTP) في كل عملية شراء.

وفي إطار تعزيز التفاعل مع العملاء، واصل البنك تنظيم فعاليات وتجارب حصرية، من أبرزها تعزيز حضوره لدى فئة الشباب من خلال السحب السنوي في مجمع الأفنيوز على سيارة فورد برونو لعملاء حساب Youth. ورعايته لفعالية Make a Move الرياضية المخصصة لطلبة الجامعات. إلى جانب عقد شراكات مع Make a Move وGrand VOX Cinemas لتقديم عروض وتجارب ترفيهية حصرية لعملائه. واستثماراً لجهوده للارتقاء ببنائه الرقمي في مختلف عملياته، أطلق بنك برقان مؤخراً تطبيقاً جديداً على الموبايل خاصاً بعلاقات المستثمرين (IR). ويأتي هذا التطبيق المتطور والمتوفر على نظامي Android وiOS في إطار جهود البنك لدعم آلية التواصل مع المستثمرين وأصحاب المصلحة، وحرصاً على الالتزام التام بالمتطلبات الرقابية، واتباع أفضل الممارسات العالمية في الإفصاح.



فريق بنك برقان المشارك في عملية الإخلاء مع رجال الإدارة العامة للدفاع المدني وإدارة الطوارئ الطبية وقوة الإطفاء العام



فريق بنك برقان مع ممثلي جامعة AUM في جناح البنك بالمعرض



جانب من الجلسة النقاشية عن أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي



فيصل صرخوه متحدثاً خلال مؤتمر الاستثمار الذي استضافه بنك برقان وKAMCO إنفست



«Empower Her»



موظفات بنك برقان في لقاء جماعي خالد فعالية Bank Women's Day



هدية نقدية لغاية
2,000 دك. دك.
حول راتبك اليه!

المستثمرين المتعددة والثقة العالمية في البنك. كما أعلن بنك برقان عن إنشاء برنامج استراتيжи لشهادات الإيداع (Certificate of Deposits)، بقيمة 500 مليون دولار أمريكي في الكويت، حيث منحته وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، تصنفها ائتمانياً عند درجة «F1»، بما يعادل درجة «A». وقد فريق الخزينة في بنك برقان هذا البرنامج الذي يستهدف إصدار شهادات إيداع متعددة العملات، كجزء من استراتيجية البنك في الحفاظ على مصادر متعددة للسيولة، وتحسين الميزانية العمومية والحصول على التمويل الكافي. وتم تأسيس البرنامج بالتعاون مع بنك ميزوهو (Mizuho) كمنظم للبرنامج، وتم التعاقد مع عدة وكلاء، من ضمنهم بنك ميتسوبishi

وواصل بنك برقان خلال عام 2025 ترسّخ مكانته كمؤسسة مصرية رائدة على المستويين المحلي والإقليمي، محققاً سلسلة من الإنجازات النوعية التي عكست قوة استراتيجيته، ومرمونة نموذجه التشغيلي، والتزامه المستدام بخدمة عملائه والمجتمع، وقد تمتّلت هذه الإنجازات ما بين ترسّخ الحضور الإقليمي والعالمي، ودعم الأداء المالي وأعمال الخزينة، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، وتطوير حلول رقمية متقدمة إلى جانب الاستثمار المتواصل في الكفاءات الوطنية، وتكريس مبادئ المسؤولية الاجتماعية والحكومة والاستدامة. ويأتي هذا الأداء المتكامل ليؤكد دور بنك برقان كشريك مالي موثوق يساهم بفاعلية في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف رؤية الكويت 2035، تحت شعار «أنت دافعنا».

تعزيز الحضور الإقليمي والعالمي شارك بنك برقان في الاجتماعات السنوية لعام 2025 لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي عقدت في واشنطن العاصمة، بالولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقاً من جهوده المتواصلة لدعم مكانة الكويت كمركز اقتصادي محلي وإقليمي رائد للتنمية المستدامة. وتعكس هذه المشاركة المتقدّمة استراتيجيّة البنك التي ترتكز على دعم الابتكار في القطاع المصرفي الكويتي، وتوظيف التكنولوجيا لتلبية المتطلبات المتزايدة لعملائه من الأفراد والشركات والمستثمرين في الكويت والمنطقة.

من ناحية ثانية، استضاف بنك برقان وKAMCO إنفست مؤتمر الاستثمار 2025 بنجاح، والذي انعقد تحت شعار «استكشاف الاتجاهات: أفكار تحرك الأسواق»، وناقش المؤتمر الذي حضره قادة وخبراء في القطاع المالي والاستثماري إلى جانب مستثمرين من المؤسسات والأفراد من الكويت والمنطقة، عدداً من الموضوعات الحيوية المتعلقة بالاقتصاد العالمي والموارد الجيوسocial وفنيات الأصول المختلفة، وجاء هذا المؤتمر دعماً للرؤية الهادفة إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي.

خطط توسيعية استراتيجية

وفي سياق متصل، واصل بنك برقان تفزيز خططه التوسيعية الطموحة التي تستند إلى رؤية واضحة تهدف إلى توسيع مكانته كأحد أكثر البنوك حدة وتقديماً في الكويت، حيث استحوذ على 100% من بنك الخليج المتحد - البحرين. وتعزز هذه الصفقة إمكانية الوصول إلى منصة «KAMCO إنفست» لزيادة الدخل من غير الفوائد، والتوسيع في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن دعم الإيرادات المتحركة وأوجه التأثر من خلال الترخيص المصرفي لبنك الخليج المتحد.

إنجازات نوعية في أعمال الخزينة

وبالتوازي مع توسيعه وتعزيز قاعدته التشغيلية، واصل بنك برقان تحقيق إنجازات لافتة على صعيد أعمال الخزينة والأسواق المالية، حيث نجح في تسيير سندات دين دولية ذات أولوية غير مضمونة لأجل خمس سنوات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، بعائد يبلغ 115 نقطة أساس فوق عوائد سندات الخزانة الأمريكية. وحظي الإصدار بقبال كبير من المستثمرين الدوليين، حيث تجاوز حجم الطرح المستهدف بنحو 3.8 مرة مع بلوغ رفتر الأواخر ما يقارب 1.9 مليار دولار أمريكي، ما يعكس السمعة القوية التي يتمتع بها البنك في الأسواق العالمية، ويدل على ممتازة الاقتصاد الكويتي وصلابة القطاع المصرفي المحلي. واستهدف هذا الإصدار طرح السندات خارج الكويت، حيث توزع اهتمام المستثمرين جغرافياً على نحو 30% لمستثمري الشرق الأوسط، و33% لمستثمري أوروبا، و37% لمستثمري آسيا، مما يعكس قاعدة

مخازن: تعيين أحمد البنا رئيساً تنفيذياً وخالد الغيص نائباً لرئيس مجلس الادارة

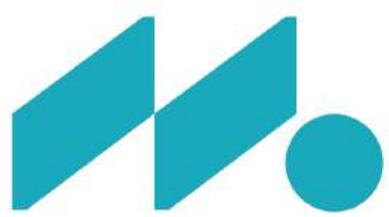
الشركة تؤكد استمرارية استراتيجيتها وتركيزها على دعم الأولويات الاقتصادية للكويت



خالد فيصل الغيص، نائب رئيس مجلس الادارة



أحمد الينا، الرئيس التنفيذي لشركة مخازن



مخازن MAKHAZEN

مجلس إدارة شركة مخازن:

فیصل جمیل سلطان

رئيس مجلس الإدارة (مثلاً شركة الأسواق العربية للتجارة العامة والمقاولات).

خالد فيصل الغيص

نائب رئيس مجلس الإدارة (ممثلاً شركة البرج الأبيض للتجارة العامة والمقاولات).

صقر محمد الرشود

عضو مجلس إدارة (ممثلًا المؤسسة العامة
للتأمينات الاجتماعية).

عبدالعزيز نادر العيسى

سچنگن ایڈجیٹ

العنوان: سلطان أنور العسلي

عضو مجلس إدارة.

عبدالمجيد الشطي

عضو مجلس إدارة.

أعلنت شركة مخازن (الاسم الجديد لشركة أجيليتi للمخازن العمومية ش.م.ك.ع) عن تعيين أحمد البنا رئيساً تنفيذياً للشركة، وخالد فيصل الغيص نائباً لرئيس مجلس الإدارة، في انتقال قيادي مؤسسي مدروس يعكس جاهزية الشركة للدخول في مرحلة جديدة ترتكز على التنفيذ، وتعظيم القيمة، والنمو المستدام.

ويؤكد هذا التعيين استمرارية المسار الاستراتيجي للشركة، وتركيزها على دعم الأولويات الاقتصادية لدولة الكويت، والمساهمة في تطوير البنية التحتية بما يتوافق مع رؤية الكويت 2035.

ويأتي تعين أحمد البنا رئيساً تنفيذياً للشركة بعد أن أمضى أكثر من عشرين عاماً في مجموعة مخازن، شغل خلالها منصب نائب الرئيس الأول في شركة أجيليتى للمجمعات اللوجستية، حيث قاد على مدى تلك السنوات عملية التحول والتوسيع في محفظة الأصول اللوجستية والعقارات الصناعية، ونقلها من أصول تقليدية إلى منصات تشغيلية متطرفة وفق معايير عالمية. ويُعرف بنهج قيادي يركز على تعظيم العائد على الاستثمار، والانضباط المالي، وبناء شراكات مؤسسية طويلة الأمد، بما يخدم الاقتصاد الوطني ويحقق قيمة مستدامة للمساهمين. ويحمل البنا درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية ماستريخت ل الإدارة، ودرجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من معهد فلوريدا للتكنولوجيا، وهو من خريجي كلية هارفارد للأعمال.

أما خالد فيصل الغيص، فيتمتع بخبرة تمتد لأكثر من خمسة وعشرين عاماً في مجالات حوكمة الشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية والقيادة المؤسسية. وقد شغل مناصب قيادية في مؤسسات كويتية ودولية بارزة، من بينها «دريليندر كلينورت»، و«إنفس تكورب»، والهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت، وهيئة أسواق المال الكويتية، ومؤسسة الخليج للاستثمار. وعلى مدى السنوات الثمانى الماضية، قاد شركة لابكو، حيث أشرف على تنفيذ عملية تحول مؤسسي عززت أداء الشركة واستدامة نموها. ويحمل الغيص درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية مارشال لإدارة الأعمال بجامعة جنوب كاليفورنيا (USC)، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال. ويأتي تعيينه دعماً لدور مجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ خطة نمواً لابكو.

القادمة.

«جوهرة» الكويت تختتم معارض 2025 بمهرجان عروض استثنائي في معرض «هي» بـ 360 مول



الذهبية، سواء للاقتناء الشخصي أو كخيار استثماري، خصوصاً مع تنوع التصاميم وتوازن الأسعار.

وكشف مدير عام جوهرة الكويت عن توجه الشركة لتعزيز توسعها داخل السوق المحلي، مؤكداً حرصها على أن تكون أقرب إلى عملائها في مختلف المناطق، حيث أعلنت عن افتتاح بوتيك جوهرة الكويت للمجوهرات في 360 مول، إلى جانب افتتاح فرع جديد للعلامة «جوهرة» في مول أفييتور، ضمن خطوة مدروسة لتعزيز الحضور وتقديم تجربة تسوق راقية ومتكاملة.

واختتم فرح تصريحه بالتأكيد على أن شركة جوهرة الكويت للمجوهرات مستمرة في نهجها التوسيع والتسويقي، والمشاركة في المعارض الحيوية والمؤثرة التي تناطح مختلف فئات المجتمع، بهدف تثبيت مكانتها كإحدى العلامات البارزة في سوق الذهب، وتلبية تطلعات محبي الذهب وعشاقه عبر تصاميم مميزة وعروض تنافسية وجودة موثوقة.

وتعهد مشاركة جوهرة الكويت في معرض «هي» بـ 360 مول امتداداً لسلسلة مشاركات ناجحة حزرت من حضور العلامة وثقة العلامة، ورسخت موقعها كوجهة مفضلة للمجوهرات الراقية في الكويت.



وأشار إلى أن الإقبال على شراء المصوغات الذهبية يشهد نشاطاً ملحوظاً مع نهاية العام وبذلة عام جديد، متوقعاً أن تشهد الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2026 انتعاشاً واضحاً في قطاع الذهب، مدفوعاً بزيادة الوعي الاستثماري لدى المستهلكين، واعتماد الذهب كملاذ آمن لحفظ الأموال، إضافة إلى المناسبات الاجتماعية ومواسم الأعياد.

وأضاف، نحن متفائلون بأداء سوق الذهب في الربع الأول من 2026، ونتوقع ارتفاع الطلب على المشغولات

على مستوى الشرق الأوسط بتجارة المجوهرات مشاركتها في معارض عام 2025 من خلال تدشينها لمهرجان العروض السنوي، وذلك عبر مشاركتها في معرض «هي» المقامة في 360 مول خلال الفترة من 28 ديسمبر 2025 وحتى 2 يناير 2026، في خطوة تعكس حرص الشركة على ختام العام بحضور لافت وعروض نوعية تلبى تطلعات مختلف شرائح العملاء.

وأكّد المدير العام لشركة جوهرة الكويت للمجوهرات، مجدي فرج، أن مشاركة الشركة في هذا المعرض تأتي كـ«مسك ختام» لعام حافل بالنجاحات، موضحاً أن «جوهرة» حرصت على أن يكون آخر معارض العام مهرجاناً شاملًا واستثنائياً من العروض التي تواكب مكانة الشركة وتاريخها الذي يمتد لأكثر من 115 عاماً في سوق الذهب والمجوهرات على المستويين الإقليمي والعالمي، لافتاً إلى تأسيس شركة جوهرة من قبل عائلة عبدالله الإماراتية التي تم تصنيفها كأقدم عائلة على مستوى الشرق الأوسط في تجارة الذهب والمجوهرات، موضحاً أن الإرث العريق للشركة ساهم في حصولها على العديد من الجوائز الإقليمية والعالمية والتي من أهمها جائزة أفضل شركة

البنوك الأوروبية تحقق أفضل أداء منذ 1997

نمو القروض والودائع المستمرة سيعزز من صلابة القطاع في 2026

المصارف استفادت من رغبة المستثمرين العالميين في تنوع استثماراتهم

العالميين في تنوع استثماراتهم بعيداً عن قطاع التكنولوجيا الأميركي، مع ترقية مستمرة للأرباح في القطاعات الدورية، بما فيها القطاع المالي.

وقالت شارون بيل، كبيرة استراتيجية الأصول الأوروبية في «غولدمان ساكس»: «البنوك الأوروبية لا تزال قطاعاً يمكن الاستثمار فيه كتنويع عن الأسواق المكلفة مثل الولايات المتحدة»، مشيرة إلى أن منحنى العائد الحاد والنمو الاقتصادي العالمي المتوقع في 2026 يوفران بيئة جيدة للقطاع.

وأوضح غوي أن زيادة صافي دخل الفوائد وارتفاع إيرادات الرسوم ستستمر في دفع نمو البنك الأوروبي، خاصة مع اعتماد المستثمرين الأوروبيين على أسواق رأس المال، مما يعزز إيرادات الرسوم ويعوض بيئة أسعار الفائدة المنخفضة.

وأضاف: «صافي دخل الفوائد يظل أهم محرك للإيرادات في القطاع، ومع استقرار أسعار الفائدة، يعود نمو حجم العمليات ليشكل نقطة تحول كبيرة للقطاع في 2026».



مخاطر التنفيذ وتحقق تكاملاً قوياً»، ومن المتوقع أن تشارك بنوك مثل Erste Monte dei Paschi إضافة إلى بنك Bank of Ireland ومصرف Group وبنك Barclays في هذا النشاط.

آفاق النمو وال الإيرادات
وأضاف محللون أن نمو القروض والودائع المستمرة سيعزز من صلابة القطاع في 2026. وقد استفادت البنك الأوروبي أيضاً من رغبة المستثمرين

يمكن القيام بالمزيد».

وتركز الخيارات عادة على إعادة شراء الأسهم وتوزيع الأرباح الرأسمالية، لكن الأنظار تتجه بشكل متزايد نحو النمو غير العضوي، أي عمليات الدمج والاستحواذ، التي تساعد البنك على تنويع مصادر الدخل وتعزيز النمو.

شهدت البنوك الأوروبية أداءً استثنائياً في عام 2025، مسجلاً أقوى نتائج سنوية منذ عام 1997، مع ارتفاع مؤشر ستوكس 600 للبنوك بنحو 60% منذ بداية العام.

وشهد الرابع الثالث من العام تقارير أرباح قوية للبنوك، حيث تجاوزت كل من HSBC وUBS توقعات الأرباح، بينما شهدت بنوك مثل Commerzbank وبنك Societe Generale مفاجأة تقييماتها خلال الـ 11 شهرًا الماضية.

وبحسب بنيامين غوي، رئيس أبحاث القطاع المالي الأوروبي في «دويتشه بنك»، فإن هذا العام كان «استثنائياً» للبنوك الأوروبية، مشيراً إلى أن معظمها يمتلك رأس مال فائضاً كبيراً، وفقاً لتقرير نشرته شبكة CNBC، واطلعت عليه «العرب».

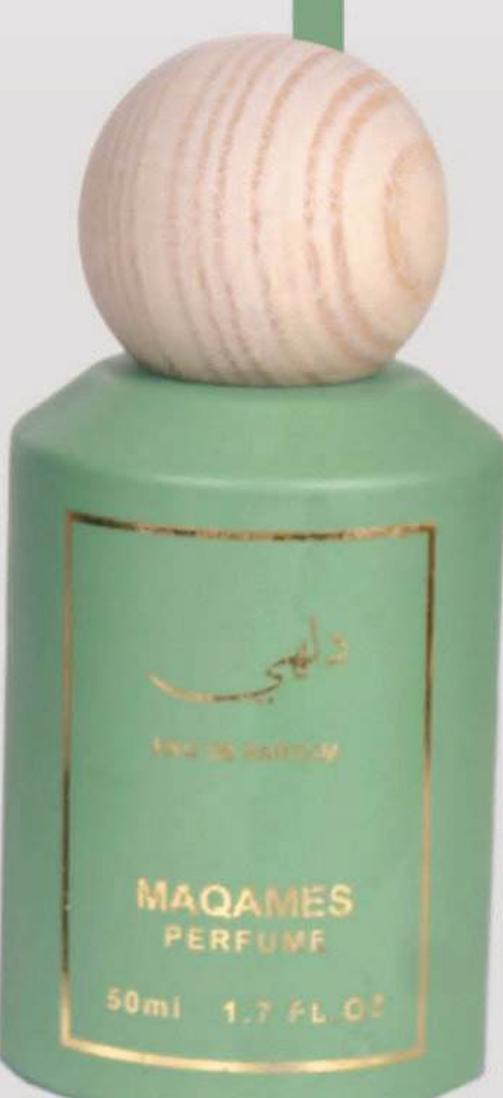
مع دخول عام 2026، تواجه إدارات البنك سؤالاً رئيسياً: كيفية استخدام هذا الفائض من رأس المال. وبينما تتحسن فرص النمو العضوي، يرى غوي أن البنك الآن «مربيحة جداً» بحيث

عطـلـورـات

ـمـقـامـسـ

maqames -perfume

55205700



الذهب يتراجع... لكنه يتبع بعكاسبه السنوية التاريخية



المعادن المقومة بالدولار. وانخفض سعر البلاتين الفوري بنسبة 10% إلى 1479.14 دولاراً للأونصة بعد أن سجل أعلى مستوى له على الإطلاق عند 2478.50 دولاراً يوم الاثنين. وقد ارتفع بأكثر من 110% هذا العام، وهو أقوى مكسب له على الإطلاق.

كما تراجع سعر البلاديوم بنسبة 3.9% إلى 1547.81 دولاراً للأونصة، ومن المتوقع أن يختتم العام بارتفاع يزيد عن 60%， وهو أفضل أداء له منذ 15 عاماً.

ومع ذلك، سجلت الفضة ارتفاعاً بأكثر من 140% منذ بداية العام، متداوِلة الذهب بفارق كبير، وتجه نحو تحقيق أفضل أداء سنوي على الإطلاق. وحقق المعادن عدة إنجازات بارزة في عام 2025، مدعوماً بتصنيفه كمعدن أمريكي حيوي، ومحدودية العرض، وانخفاض المخزونات، وارتفاع الطلب الصناعي والاستثماري.

وارتفع مؤشر الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوى له في أكثر من أسبوع، مما أضغط على أسعار

تراجع أسعار المعادن النفيسة يوم الأربعاء، لكنها تتجه لتحقيق مكاسب سنوية مذهلة، مدفوعة بالقفزة التاريخية للفضة بنسبة 140% وأقوى مكاسب سنوية للذهب منذ أكثر من 40 عاماً. وانخفض سعر الذهب الفوري بنسبة 0.4% إلى 4329.12 دولاراً للأونصة بحلول الساعة 07:56 بتوقيت غرينتش، مسجلاً أعلى مستوى له في أكثر من أسبوعين. وكان قد سجل أعلى مستوى له على الإطلاق عند 4549.71 دولاراً يوم الجمعة، بحسب روبيترز.

وارتفع سعر الذهب بأكثر من 60% في عام 2025، مسجلاً أكبر مكاسب سنوية له منذ عام 1979، عندما دفعت عوامل جيوسياسية، من بينها الثورة الإيرانية، الأسعار إلى الارتفاع.

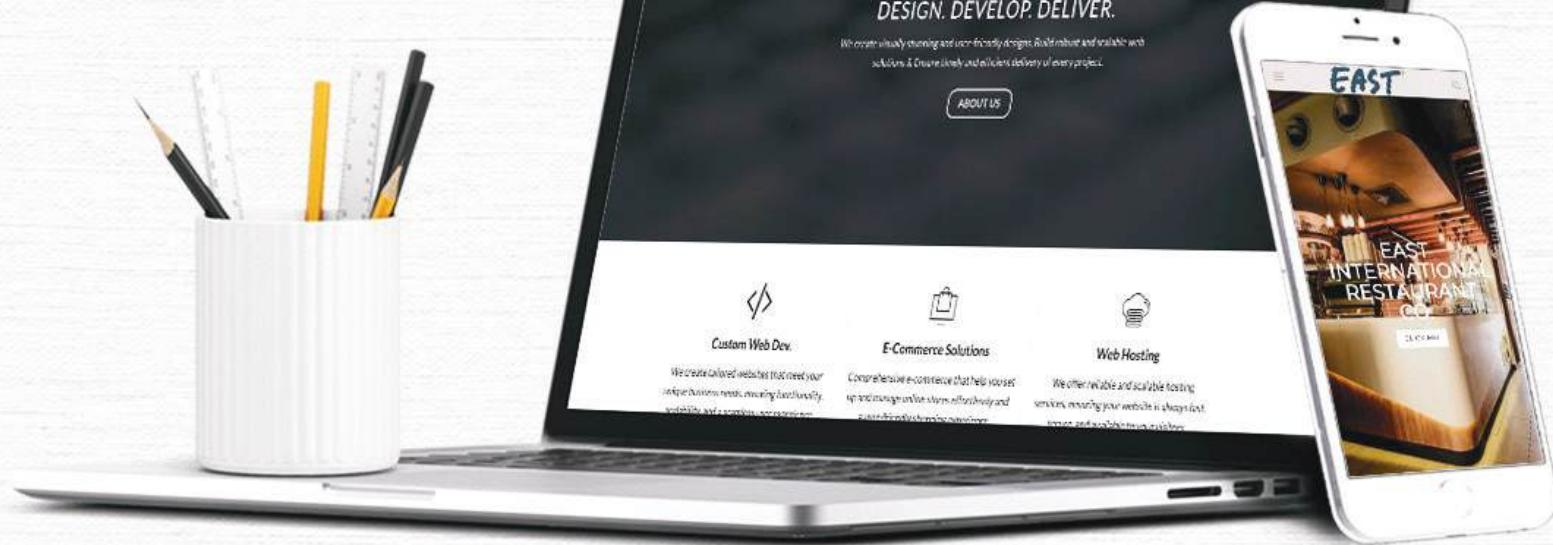
يعود ارتفاع أسعار الذهب هذا العام إلى خفض أسعار الفائدة، وتوقعات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمزيد من التيسير النقدي، والنزاعات الجيوسياسية، والطلب القوي من البنك المركزي، وزيادة حيازات صناديق المؤشرات المتداولة.

قال إيليا سبيفاك، رئيس قسم الاقتصاد الكلي العالمي في Tastylive: «ربما نشهد مع نهاية الربع الأول من عام 2026، اختبار الذهب لمستوى 5000 دولار. وبيدو أن العوامل المحفزة لارتفاع الذهب، خاصة خلال العام الماضي، أصبحت مستدامة ذاتياً».

انخفض سعر الفضة الفوري بنسبة 5.6% إلى 72.20 دولاراً للأونصة يوم الأربعاء، بعد أن سجل أعلى مستوى له على الإطلاق عند 83.62 دولاراً يوم الاثنين.

تصميم موقع الكترونية

موقع احترافية
بريد الكتروني
دعم فني



بعد صدمات وتقليبات 2025.. إلى أين تتجه أسواق النفط في 2026؟

سوق النفط تتجه تدريجياً إلى فائض في المعروض



فنزويلا وكندا ملفات حساسة في معادلة الإمدادات

برنت ستتحرك ضمن نطاق واسع تحكمه درجة الاستقرار الجيوسياسي. ففي السيناريو الأساسي، قد يتراوح السعر حول 55 دولاراً للبرميل، مدعوماً بتوازن نسبي بين العرض والطلب. أما في حال تصاعد الضغوط الاقتصادية أو فشل «أوبك+» في إدارة المعروض، فقد تتعرض الأسعار لهبوط أعمق نحو 40 دولاراً للبرميل، وهو مستوى قد يفرض توقفاً واسعاً في إنتاج النفط الصخري الأميركي خلال أشهر قليلة. من المقرر أن يعقد أعضاء «أوبك+» اجتماعاً افتراضياً في الرابع من يناير، ويتوقع أن يلتزموا بخطة تجميد أي زيادات إضافية في الإمدادات، في ظل تزايد الأدلة على وجود فائض في السوق بحسب «بلومبرغ».

في المقابل، فائي تصعيد جيوسياسي كبير سواء في الشرق الأوسط أو أميركا اللاتينية، قد يدفع الأسعار مؤقتاً إلى مستويات أعلى، لكن السوق تبدو أقل استعداداً لتنغير هذه السيناريوهات مسبقاً. وبين هذه الاحتمالات، يبقى الاتجاه العام مرهوناً بقدرة المنتجين على ضبط الإمدادات، وبما إذا كانت المخاطر السياسية ستتحول من مجرد ضجيج مؤقت إلى صدمة حقيقة في السوق.

مهما للماضي المعقدة، خصوصاً في الولايات المتحدة والصين، وأي توقف واسع في الصادرات الفنزويلية قد يضغط على هامش التكثير ويرفع أسعار المقطرات، خاصة مع دخول موسم الشتاء وزيادة الطلب على زيت التدفئة. ورغم توفر بدائل من السعودية والكويت والعراق وكندا والمكسيك، إلا أن هذه البدائل غالباً ما تكون أعلى تكلفة.

وتوقع مكاني أن يظل ملف كندا والمكسيك أقل خطورة على المدى القريب، إذ تمثل الولايات المتحدة إلى تحييد تجارة الطاقة عن أي تصعيد تجاري محتمل. فالنفط الكندي يشكل شرياناً أساسياً للسوق الأمريكية، واستداله سريعاً سيكون مكلفاً وصعباً، ما يجعل استمراره خارج نطاق الرسوم الجمركية خياراً مرجحاً. لكنه أوضح أن تزامن تأثر الإمدادات من فنزويلا، مع أي تصعيد جيوسياسي آخر قد يعيد إشعال التقليبات في السوق.

أفاد «معهد البترول الأميركي» بأن مخزونات الخام ارتفعت بـ 1.7 مليون برميل الأسبوع الماضي، وتعهد أكبر زيادة منذ منتصف نوفمبر. كما أشار المعهد إلى ارتفاع مخزونات البترول ونواتج التقطير. نطاقات أسعار النفط في 2026 بالنظر إلى 2026، تمثل التقديرات إلى أن أسعار

بعد عام اتسم بتقلبات حادة وتفاعلات سريعة وسط أحداث جيوسياسية ورسوم جمركية، يتوجه سوق النفط في العام الجديد تدريجياً إلى فائض في المعروض، بحسب بوب مكاني، رئيس شركة «Rapidan Energy».

وقال مكاني حول مسار أسواق النفط وتوازناتها في العام الجديد، إن الأسعار تراجعت بحدة في عام ترمب الأول كرئيس للولايات المتحدة من 85 دولاراً للبرميل إلى حوالي 62 دولاراً، وأنهت أسواق النفط العام وهي تعود مجدداً إلى تسعير الأساسيات، بعد أن تراجعت حدة الصدمات السياسية والتوترات الجيوسياسية التي حركت الأسعار بشكل مؤقت. تراجع سعر خام «برنت» تسلیم مارس 0.1% إلى 61.25 دولار للبرميل عند الساعة 6:26 صباح اليوم بتوقيت لندن، فيما جرى تداول خام «غرب تكساس» الوسيط عند 57.87 دولار للبرميل، متراجعاً بنسبة 0.1%.

عكس تحركات الأسعار خلال 2025 صراعاً واضحاً بين مخاوف الإمدادات من جهة، وضعف الطلب العالمي من جهة أخرى، في ظل نمو إنتاج الدول خارج تحالف «أوبك+» واستمرار الضغوط الاقتصادية في الصين. وفي عام 2026، تبرز تساؤلات حول ما إذا كانت الأسعار الحالية تعكس فعلياً حجم المخاطر المقبلة، أم أن السوق ما زالت تقلل من شأن اضطرابات محتملة قد تعيد خلط الأوراق، سواء على صعيد الإمدادات أو الجغرافيا السياسية.

معادلة العرض والطلب استقرت أسعار النفط في عام 2025 عند مستوى أعلى قليلاً من 60 دولاراً للبرميل، بعدما تلاشت تأثير معظم الخدمات الجيوسياسية التي شهدتها العام، من الرسوم الجمركية المتبادلة وحرب إسرائيل 12 يوماً بين إسرائيل وإيران. ورغم القفزات المؤقتة التي سجلتها الأسعار مع كل تصعيد، سرعان ما عادت الأسواق إلى التركيز على معادلة العرض والطلب، حيث ظل الطلب العالمي ضعيفاً نسبياً، خاصة من الصين، مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، في مقابل وفرة واضحة في الإمدادات.

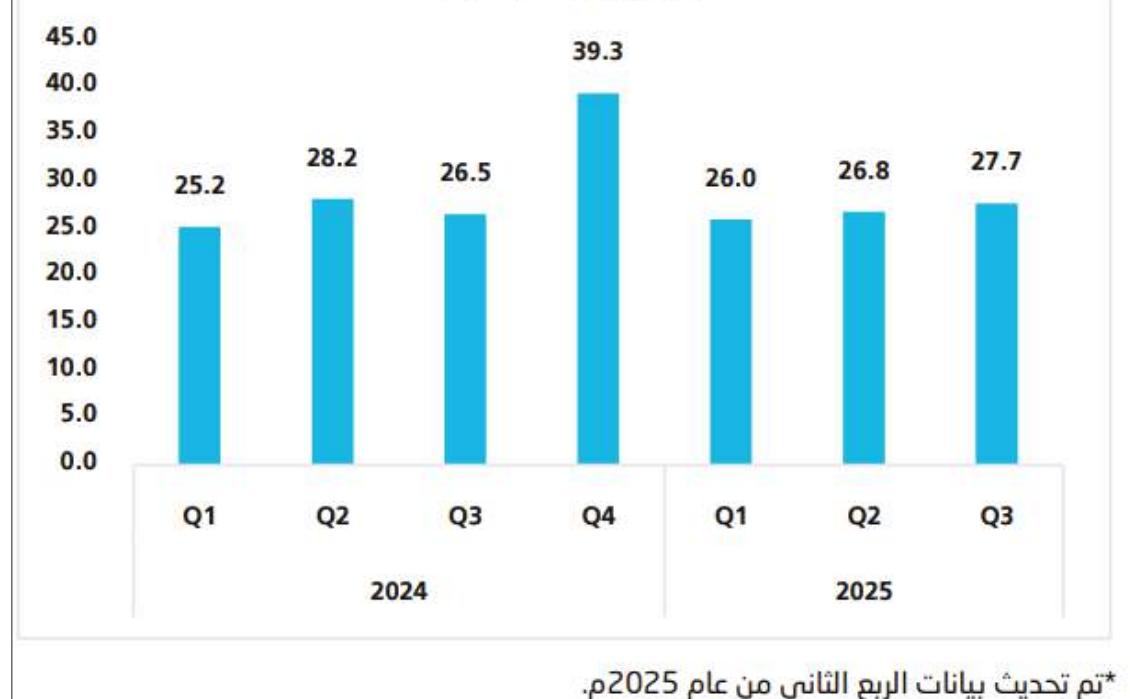
وتشير بنية منحنى أسعار العقود الآجلة إلى حالة «باكورديشن» محدودة وتعني أن «الأسعار الفورية أعلى قليلاً من أسعار التسلیم اللاحقة»، يقابلها ميل تصاعدي أبعد زمنياً يعكس حالة «كونتاغو» وتعني أن «أسعار التسلیم في الفترات البعيدة أعلى من القريبة»، وهو ما يدل على توقعات السوق بفائض معرض مستمر خلال 2026، بحسب مكاني.

توقع عدة مؤسسات بينها وكالة الطاقة الدولية، حدوث فائض ضخم في السوق العام المقبل، فيما تحافظ أمانة «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك) على نظرتها المترنحة، متوقعة فائضاً متواضعاً. وعلى المدى الأبعد، قد تدفع الأسعار المنخفضة شركات الحفر إلى كبح الاستثمارات، ما قد يمهد الطريق لتعافي لاحق في الأسعار.

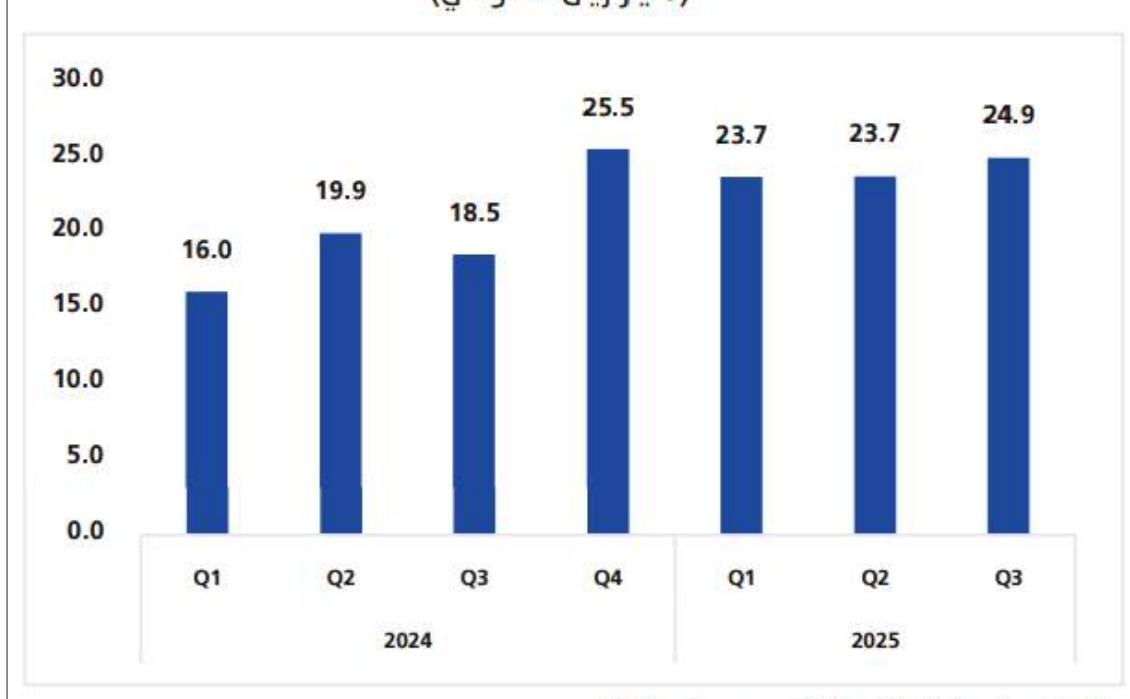
تعزز هذا التوجه مع عودة تخفيضات «أوبك+» الطوعية إلى السوق، إلى جانب الزيادات القوية في إنتاج الدول خارج التحالف. ورغم المخاطر الجيوسياسية القائمة، ترى الأسواق أن الأساسيات الحالية كافية لکبح أي ارتفاعات مستدامة، مالم تحدث اضطرابات حقيقة في الإمدادات. ملفات حساسة في معادلة الإمدادات تبرز فنزويلا كأحد أكثر الملفات حساسية في 2026، إذ يشكل نفطها الثقيل عالي الكبريت عنصراً

السعودية: ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 34.5% بالربع الثالث 2025

شكل 2: التدفقات الدخلة للاستثمار الأجنبي المباشر للربع الثالث لعام (2025م) (مليار ريال سعودي)



شكل 1: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للربع الثالث لعام (2025م) (مليار ريال سعودي)



2025م نحو 27.7 مليار ريال، مسجلة زيادة بلغت 4.5% على أساس سنوي؛ إذ كانت تبلغ 26.5 مليار ريال بالربع ذاته من العام الماضي.

وأزالت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الدخلة بنسبة 3.3% عن الربع الثاني من 2025م وبالنسبة لـ 26.8 مليار ريال.

2.7 مليار ريال قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجية وبلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من المملكة في الربع الثالث من عام 2025م نحو 2.7 مليار ريال، مسجلة تراجعاً بلغت 65.7% على أساس سنوي؛ إذ كانت تبلغ 8 مليارات ريال بالربع ذاته من العام الماضي.

كما انخفضت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجية بنسبة 11.4% عن الربع الثاني من 2025م وبالنسبة لـ 3.1 مليار ريال.

شكل 3: التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر للربع الثالث من عام (2025م) (مليار ريال سعودي)



وبلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الدخلة إلى المملكة في الربع الثالث من عام 2025م

أظهرت نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر بالسعودية ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 34.5% خلال الربع الثالث من عام 2025م على أساس سنوي.

وكشف تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر للربع الثالث، الصادر الأربعاء عن الهيئة العامة للإحصاء، ارتفاع قيمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 24.9 مليار ريال بالربع الثالث من 2025م، مقابل 18.5 مليار ريال بالربع ذاته من عام 2024م.

وعلى أساس ربعي، ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالسعودية بنسبة 5.2% بـ 2025م مقارنة بالربع بنهاية الربع الثالث من 2025م مقابل 23.7 مليار ريال من العام ذاته والبالغة 27.7 مليار ريال.

27.7 مليار ريال تدفقات الاستثمار الأجنبي

الصادرات السعودية من الخدمات ترتفع إلى 58.2 مليار ريال بالربع الثالث لـ 2025

ريال مقارنة بـ 114.7 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2024م، بزيادة قدرها 5.3%.

وسجلت خدمات النقل أعلى قيمة للواردات، حيث بلغت 32.3 مليار ريال، وشكل النقل البحري ما يقارب 47.5% من إجمالي واردات النقل، بـ 2.3%.

وبلغت واردات خدمات السفر 30.8 مليار ريال، حيث شكل السفر الشخصي ما يقارب 91.4% من إجمالي الواردات في هذه الفئة.

كما بلغت قيمة خدمات التشييد 18.5 مليار ريال، وبلغت قيمة خدمات الأعمال الأخرى 14.5 مليار ريال، حيث مثلت الاستشارات المهنية والإدارية نحو 50% من إجمالي هذا البند، وبلغت قيمة الخدمات الحكومية 2.1 مليار ريال، كما بلغ إجمالي خدمات التشييد 1.9 مليار ريال، وتوزعت صادرات الخدمات المتبقية على بنود مثل الخدمات المالية،

شكل 2: قيمة الصادرات والواردات من الخدمات (مليار ريال سعودي)



وبلغت خدمات الأعمال الأخرى 2.3 مليار ريال، حيث مثلت الاستشارات المهنية والإدارية نحو 50% من إجمالي هذا البند، وبلغت قيمة الخدمات الحكومية 2.1 مليار ريال، كما بلغ إجمالي خدمات التشييد 1.9 مليار ريال، وتوزعت صادرات الخدمات المتبقية على بنود مثل الخدمات المالية، والترفيهية، والتأمين والمعاشات التقاعدية.

واردات التجارة الدولية في الخدمات

وفي المقابل، بلغت واردات المملكة من الخدمات للربع الثالث من عام 2025م نحو 120.8 مليار

ارتفاعت قيمة صادرات المملكة العربية السعودية من الخدمات بنسبة 26.5% خلال الربع الثالث من 2025م، لتبلغ 58.2 مليار ريال، مقابل 46 مليار ريال في الربع المماضي من العام الماضي.

صادرات التجارة الدولية في الخدمات وأظهر تقرير التجارة الدولية في الخدمات للربع الثالث من 2025م، الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء، اليوم الأربعاء، أن خدمات السفر سجلت صادرات بقيمة 33.8 مليار ريال، مثلت منها خدمات السفر الشخصي نحو 88.6% من إجمالي صادرات هذه الفئة.

واحتلت خدمات النقل المرتبة الثانية بقيمة 9.7 مليار ريال، ويمثل النقل الجوي نحو 39.6% من إجمالي صادرات النقل، بـ 2.1 مليار ريال، يليه النقل البحري والبري بـ 2.4%.

كما بلغت قيمة خدمات الاتصالات والحساب الآلي والمعلومات 2.4 مليار ريال، مثلت خدمات الاتصالات منها نحو 51.4% من إجمالي صادرات هذه الفئة، بـ 1.2 مليار ريال، وخدمات المعلومات بـ 1.2 مليار ريال.

بيتكوين ترتفع بالقرب من 88 ألف دولار



العملات المشفرة وجذب تدفقات كبيرة. إلا أن التفاؤل الذي استمر حتى أوائل 2025 لم يدم طويلاً. فبعد تحقيق مكاسب جيدة خلال النصف الأول من العام، فقد البيتكوين زخمه في منتصف 2025 مع تدهور الأوضاع المالية العالمية وتزايد حذر المستثمرين. وفشلت محاولات الارتفاع في ديسمبر، على الرغم من التوقعات الموسمية لما يُعرف بـ«رالي سانتا كلوز». وكما في البيتكوين، مراراً لاستعادة مكاسبه خلال الشهر، إذ قبيل كل ارتفاع بعمليات بيع متعددة من قبل المتداولين الذين اتجهوا لجني الأرباح أو تقليص مراكزهم قبل نهاية العام.

ارتفعت البيتكوين طفيفاً يوم الأربعاء، لكنها بقصد إنتهاء العام على انخفاض، متاثرة بخسائر فادحة في الربع الأخير من العام، نتيجة لضعف السيولة وتراجع الإقبال على المخاطرة، ما يؤثر سلباً على سوق العملات الرقمية.

وسجلت البيتكوين، أكبر عملة رقمية في العالم، وجاء ضعف البيتكوين في أواخر 2025 عقب ارتفاع قوي في الربع الأخير من 2024، إذ ارتفعت الأسعار بعد انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة. وفي ذلك الوقت، كانت الأسواق قد استوعبت توقعات تبني إدارته موقعاً تنظيمياً أكثر دعماً للأصول الرقمية، مما عزز المعنويات في قطاع

المخاطر العالمية.

ارتفعت البيتكوين طفيفاً يوم الأربعاء، لكنها بقصد إنتهاء العام على انخفاض، متاثرة بخسائر فادحة في الربع الأخير من العام، نتيجة لضعف السيولة وتراجع الإقبال على المخاطرة، ما يؤثر سلباً على سوق العملات الرقمية.

وسجلت البيتكوين، أكبر عملة رقمية في العالم، 88,388.6 دولار أمريكي عند الساعة 3:32 صباحاً بتوقيت شرق الولايات المتحدة (8:32 صباحاً بتوقيت غرينتش)، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 0.6%. وكانت العملة المشفرة في طريقها للتراجع بأكثر من 5% هذا العام، إذ بلغت خسائرها في الربع الأخير وحده أكثر من 22%. وسجلت العملة المشفرة أعلى مستوى لها على الإطلاق متداولة

عطوات مقامس

maqames -perfume

55205700



الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

50300624



@aleqtisadyahkw

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

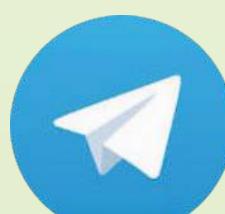
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



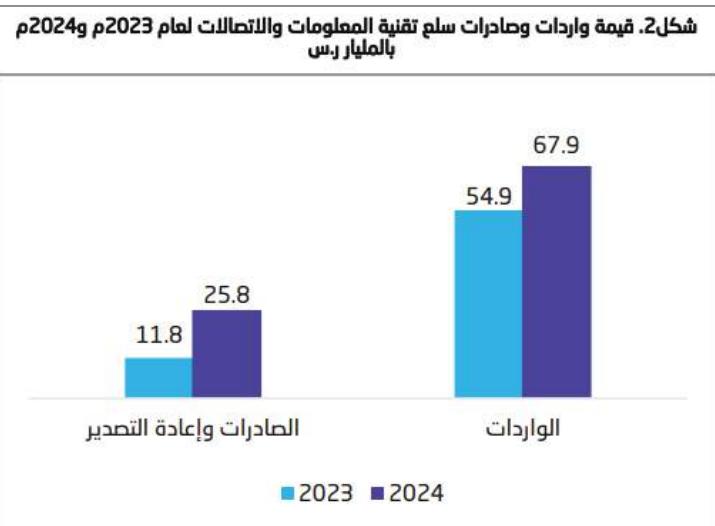
aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com



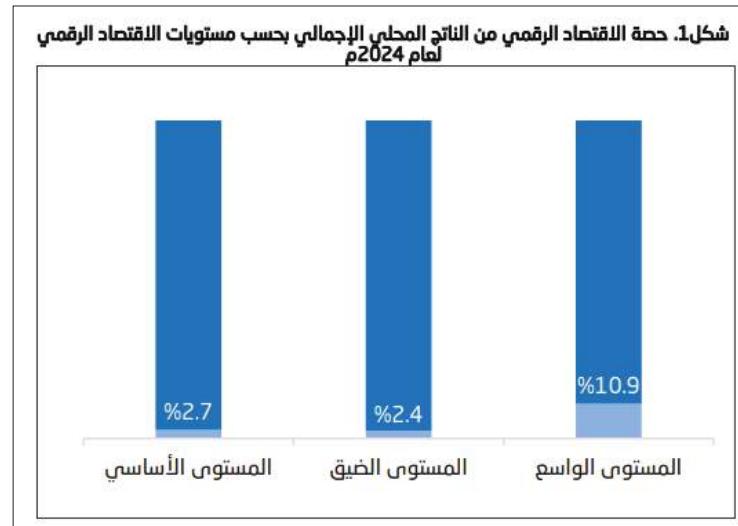
ارتفاع حصة الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي بالسعودية إلى 16%



و جاءت معدات الاتصالات كأعلى فئة من حيث قيمة الواردات بقيمة 36.8 مليار ريال، تليها معدات أجهزة الحاسوب وملحقاتها بقيمة 14.9 مليار ريال. وحققت صادرات سلع تقنية المعلومات والاتصالات المعدات تصديرها نمواً من 11.8 مليار ريال في 2023 إلى 25.8 مليار ريال في 2024، بزيادة 118%.

وارتفعت سجلات التجارة الإلكترونية من 37.48 ألف سجل إلى 40.95 ألف سجل في 2024، وزاد عدد سجلات أنشطة تطوير التطبيقات من 11.6 ألف سجل إلى 15.78 ألف سجل، وشهدت سجلات خدمات الحوسبة السحابية ارتفاعاً من 1759 سجل إلى 3005 سجلات، وارتفع عدد سجلات حلول التقنية المالية من 2795 سجل إلى 3152 سجل بنتها العا

الماضي.



السلكية والاتصالات اللاسلكية أعلى قيمة نفقات بقدر 74.3 مليار ريال، تليها أنشطة البرمجة الحاسوبية بنفقات بلغت 14.1 مليار ريال.

تعويضات المشتغلين بالقطاع تتجاوز 29 مليار ريال

وبلغت تعويضات المشتغلين في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات 29.2 مليار ريال في عام 2024م، وسجلت أنشطة الاتصالات السلكية والاتصالات اللاسلكية في المرتبة الأولى بتعويضات بلغت 16.1 مليار ريال، تليها أنشطة البرمجة الحاسوبية بتعويضات مقدارها 4.5 مليار ريال.

قيمة واردات سلع تقنية المعلومات 67.9 مليار ريال

وحققت واردات سلع تقنية المعلومات والاتصالات ارتفاعاً من 54.9 مليار ريال في عام 2023 إلى 67.9 مليار ريال في عام 2024، مسجلة نمواً بنسبة 23.5%.

كشفت نتائج مسح الاقتصاد الرقمي لعام 2024م بالملكة العربية السعودية عن ارتفاع حصة الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي من 15.6% عام 2023م إلى 16.0% في نهاية العام الماضي، بزيادة 0.4%.

وأوضح تقرير الهيئة العامة للإحصاء، بحسب تقرير إحصاءات الاقتصاد الرقمي لعام 2024م، الصادر الأربعاء، أن مساهمة الاقتصاد الرقمي الأساسي بلغت 2.7%， والذي يشمل الأنشطة المنتجة لسع خدمات تقنية المعلومات والاتصالات، فيما بلغت مساهمة الاقتصاد الرقمي الضيق 2.4% الذي يشمل المنشآت التي تعتمد على المدخلات الرقمية، في حين أن مساهمة الاقتصاد الرقمي الواسع بلغت 10.9%， والذي يشمل المنشآت التي يتم تحسين متطلباتها وخدماتها بشكل كبير باستخدام المدخلات الرقمية.

249.8 مليار ريال قيمة الإيرادات التشغيلية لقطاع

تقنية المعلومات والاتصالات

وبلغت الإيرادات التشغيلية لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات 249.8 مليار ريال في عام 2024م، وكان أعلى الأنشطة في الإيرادات هي أنشطة الاتصالات السلكية، والاتصالات اللاسلكية بإيرادات بلغت 133.9 مليار ريال، ليليها أنشطة البرمجة الحاسوبية بإيرادات وصلت إلى 31.1 مليار ريال.

122.2 مليار قيمة النفقات التشغيلية لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات وبلغت النفقات التشغيلية لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات 122.2 مليار ريال، وسجلت أنشطة الاتصالات

